60 عامًا
IAEA تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

المؤتمـــر العـــام

GC(60)/RES/12
أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية الستون

البند ١٦ من جدول الأعمال
(الوثيقة GC(60)/20)

تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها

قرار اعتُمِد يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ خلال الجلسة العامة العاشرة

ألف-
التطبيقات النووية في غير مجالات القوى

١-
عام

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يلاحظ أنّ أهداف الوكالة حسبما نصَّت عليها المادة الثانية من نظامها الأساسي تشمل *"تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذريّة في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"*،

(ب) وإذ يلاحظ أيضاً أنّ وظائف الوكالة المنصوص عليها في النظام الأساسي، حسبما جاء تحديدها في الفقرات ألف-١ إلى ألف-٤ من المادة الثالثة، تتضمَّن تشجيع البحث والتطوير وتعزيز تبادل المعلومات العلميّة والتقنيّة وتدريب العلماء والخبراء في مجال الاستخدامات السلميّة للطاقة الذريّة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية،

(ج) وإذ يشير إلى الاستراتيجيّة المتوسِّطة الأجل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ كدليل إرشادي ومُدخَل في هذا الصدد،

(د) وإذ يحيط علماً بوثيقة *استعراض التكنولوجيا النووية لعام ٢٠١٦* (الوثيقة GC(60)/INF/2)،

(هـ) وإذ يشدِّد على أن العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها تتناول طائفة عريضة من الاحتياجات الإنمائية البشرية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للدول الأعضاء وتسهم في تلبيتها، في مجالات مثل الطاقة، والمواد، والصناعة، والبيئة، والأغذية والزراعة، والتغذية، والصحة البشرية، والموارد المائية، وإذ يلاحظ أن العديد من الدول الأعضاء، النامية والمتقدمة تجني منافع من تطبيق التقنيات النووية في جميع المجالات الواردة أعلاه وإذ يلاحظ التعاون الناجح والنتائج الهامة التي حققتها الفاو والوكالة من خلال البرنامج المشترك بين الفاو والوكالة،

(و) وإذ يدرك التزام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بالترتيبات المنقَّحة بشأن عمل الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة، الموقَّعة في عام ٢٠١٣، والإطار الاستراتيجي للفاو للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩، وكذلك أهدافه الاستراتيجية الخمسة، وهذه كلها توفر أساساً للتعاون الوثيق والفعال مع جهات من بينها الوكالة من خلال البرنامج المشترك بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة، وإذ يحيط علماً بدعم الفاو لمواصلة التعاون مع الوكالة من خلال هذا البرنامج المشترك،

(ز) وإذ يقدّر الدعم الذي تقدمه الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة في مكافحة حالات تفشّي طاعون الحيوانات المجترة الصغيرة، وحمى الخنازير، وداء الحمى القلاعية، ومرض فيروس الإيبولا، وإنفلونزا الطيور، ومرض اللسان الأزرق ومرض الجلد الكتيلي في أفريقيا وآسيا وأوروبا،

(ح) وإذ يدرك أنشطة الشبكة التحليلية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، التي تتألف من معاهد وطنية لسلامة الأغذية في ٢٠ بلداً في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، لمعالجة قضايا التلوث الغذائي ولتحسين سلامة البيئة والأغذية، وما يجلبه ذلك من فوائد صحية وتجارية واقتصادية،

(ط) وإذ يلاحظ أن الجمعية العامة للأمم المتحدة طلبت من الدول والمنظمات الدولية، في القرار ٢٩٢/٦٤، أن توفر الموارد المالية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، من خلال المساعدة والتعاون الدوليين، لا سيما للبلدان النامية، بُغية زيادة الجهود الرامية إلى توفير مياه شرب مأمونة ونظيفة ويسهل الحصول عليها وميسورة التكلفة وإتاحة المرافق الصحية للجميع،

(ي) وإذ يرحِّب باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ (الوثيقة A/RES/70/1) وإذ يقرّ بما تضطلع به الأمانة من أنشطة تسهم في دعم التنمية المستدامة وتحافظ على البيئة،

(ك) وإذ يرحب كذلك باعتماد اتفاق باريس في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

(ل) وإذ يسلِّم بنجاح تقنية الحشرة العقيمة في كبح أو استئصال تجمعات الدودة الحلزونية وذباب تسي تسي وشتى أنواع ذباب الفاكهة وآفات العثة التي يمكن أن تسبب آثاراً كبيرة من الناحية الاقتصادية،

(م) وإذ يؤكد دور العلوم والتكنولوجيا والهندسة المهم في تعزيز الأمان والأمن النوويَّين والإشعاعيين، والحاجة إلى تسوية قضايا التصرف في النفايات المشعة بطريقة مستدامة،

(ن) وإذ يقرّ بإمكانية إحراز تقدم في الاستخدام السلمي لطاقة الاندماج من خلال زيادة الجهود الدولية وبالتعاون النشط من جانب الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المهتمة، مثل فريق مشروع المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، بالمشاريع المتصلة بمجال الاندماج، وإذ يقدِّر الجهود التي بُذلت في قيادة تجارب محطة قوى الاندماج الإيضاحية ومؤتمرات الوكالة بشأن الطاقة الاندماجية التي تُعقد مرة كل سنتين، وإذ يحيط علماً بمؤتمر الوكالة السادس والعشرين الذي يُعقَد مرة كل سنتين بشأن الطاقة الاندماجية والمزمع عقده في اليابان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦،

(س) وإذ يسلِّم بدور معجِّلات الحُزم الأيونية والمصادر الإشعاعية السينكروترونية على صعيد البحوث والتطوير في علوم المواد والعلوم البيئية والعلوم البيولوجية والحياتية والتراث الثقافي،

(ع) وإذ يدرك مشاكل الملوِّثات الناجمة عن الأنشطة الحضرية والصناعية، وإمكانية استخدام العلاج الإشعاعي للتصدّي لبعضها، بما في ذلك مشكلة مياه المجاري الصناعية، وإذ يلاحظ المبادرة التي اتخذتها الوكالة لدراسة استخدام التكنولوجيا الإشعاعية في معالجة مياه الصرف واستصلاح الملوِّثات في الدول الأعضاء عن طريق أنشطة بحثية منسَّقة،

(ف) وإذ يحيط علماً بالإمكانية العالية لحُزم الإلكترونات كمصدر للإشعاع بغرض معالجة المواد والملوِّثات، وتوهين مسببات الأمراض بغية استحداث اللقاحات وإذ يقرُّ بالنتائج المشجِّعة المحقَّقة من خلال المشاريع البحثية المنسَّقة ذات الصلة،

(ص) وإذ يلاحظ مع التقدير نجاح المحفل العلمي الذي تم عقده خلال الدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام في عام ٢٠١٥ والذي ركّز على موضوع تطبيقات التكنولوجيا الإشعاعية في الصناعة فيما يتعلق بزيادة الوعي بشأن استخدام التكنولوجيا الإشعاعية في طائفة واسعة من الأحوال في الصناعات،

(ق) وإذ يسلِّم بتزايد استخدام النظائر المشعّة والتكنولوجيا الإشعاعية في ممارسات الرعاية الصحية، والتطهير والتعقيم، وإدارة العمليات الصناعية، واستصلاح البيئة، وحفظ الأغذية، وتحسين المحاصيل، واستحداث مواد جديدة، والعلوم التحليلية، وفي تقييم آثار التغير المناخي،

(ر) وإذ يلاحظ التوسُّع في استخدام التصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني، والتصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني-التصوير المقطعي الحاسوبي، والمستحضرات الصيدلانية الإشعاعية المحضَّرة في المستشفيات، وإذ يسلِّم بالجهود التي تبذلها الأمانة في تخطيط الأنشطة الملائمة لتلبية احتياجات إنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية الخاصة بالتصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني واستخدامها وفق المتطلبات الرقابية الوطنية المنطبقة،

(ش) وإذ يلاحظ أهمية توافر الموليبدينوم-٩٩ لأغراض التشخيص والعلاج الطبيين، وإذ يسلِّم مع التقدير بالجهود التي تبذلها الوكالة، بالتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى والدول الأعضاء والجهات المعنية ذات الصلة، لتيسير إمداد موثوق بالموليبدينوم-٩٩ من خلال دعم تطوير قدرات الدول الأعضاء على إنتاج الموليبدينوم-٩٩ والتكنيتيوم-٩٩ شبه المستقر غير القائم على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء، لتلبية احتياجاتها المحلية وللتصدير، حيثما يكون ذلك مجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية، بما في ذلك إجراء البحوث حول الطريقة البديلة القائمة على استخدام المعجِّلات لإنتاج التكتينيوم-٩٩/الموليبدينوم-٩٩،

(ت) وإذ يدرك المبادرات التعاونية الجديدة التي ظهرت لتوفير خدمات التشعيع بواسطة المفاعلات، وأوجه التقدّم المهمة المفاد عنها في استحداث مرافق جديدة لإنتاج الموليبدينوم-٩٩ وتوسيع المرافق القائمة، والاهتمام المستمر من جانب بلدان عديدة بإنشاء مرافق لإنتاج الموليبدينوم-٩٩ غير القائم على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء من أجل تلبية الاحتياجات المحلية وللتصدير و/أو للاستخدام كقدرات احتياطية جزئية،

(ث) وإذ يقرُّ بالاستخدامات المتعددة لمفاعلات البحوث كأدوات قيِّمة في مجالات منها التعليم والتدريب، والبحوث، وإنتاج النظائر المشعة، واختبار المواد، وكذلك كأداة تعلُّم للدول الأعضاء التي تنظر في الأخذ بالقوى النووية،

(خ) وإذ يدرك أنه سيلزم قدر أكبر من التعاون الإقليمي والدولي لضمان تيسير إمكانية الوصول إلى مفاعلات البحوث على نطاق واسع، بالنظر إلى أن مفاعلات البحوث الأقدم تجري الاستعاضة عنها بمفاعلات متعددة الأغراض أقل عددا، بما يؤدي إلى انخفاض في عدد المفاعلات العاملة، وإذ يلاحظ مع التقدير دعم الأمانة المتكامل والمنهجي للبلدان التي تستهل أول مشاريعها للمفاعلات البحثية،

(ذ) وإذ يلاحظ مع القلق أن مفاعلات تريغا (TRIGA) التي يبلغ عددها ٣٨ مفاعلاً على صعيد العالم ستتأثر سلبا بعدم قدرة المورّد الوحيد لوقود تريغا على ضمان إمداد طويل الأجل بهذا الوقود بالنظر إلى ضَعف القيمة التجارية لهذه الإمدادات،

(ض) وإذ يسلِّم بأهمية الأجهزة النووية في رصد الإشعاعات النووية والمواد النووية في البيئة، وإذ يلاحظ مع التقدير جهود تطوير أجهزة لرصد النشاط الإشعاعي السطحي وتوفير الخدمات للدول الأعضاء التي تطلبها لرسم خرائط لأراضيها،

(أ أ) وإذ يعترف بالحاجة إلى زيادة قدرة الدول الأعضاء على استخدام التقنيات النووية المتقدّمة في التدبير العلاجي للأمراض – بما فيها السرطان – وإذ يدرك ضرورة استحداث مؤشّرات أداء لقياس هذه القدرة،

(ب ب) وإذ يسلِّم بأن استعراضات النظراء الخارجية المستقلة، التي تشكل جزءاً من برنامج شامل لضمان الجودة، هي وسيلة فعالة لتحسين جودة ممارسة الطب الإشعاعي، وإذ يقدِّر الجهود التي تبذلها الأمانة في تطوير آليات استعراضات النظراء في مجالات الطب النووي والتصوير الإشعاعي التشخيصي والعلاج الإشعاعي،

(ج ج) وإذ يعي الاستخدام المبتكر لتكنولوجيا المعلومات في مجال بناء القدرات وللأدوات التعليمية في مجال الصحة البشرية من خلال مجمع الصحة البشرية المطوَّر جيداً التابع للوكالة،

(د د) وإذ يحيط علماً بالتعاون والشراكة القائمين بين منظمة الصحة العالمية والوكالة، والطلب المتزايد من الدول الأعضاء في مجال التطبيقات النووية الخاصة بالصحة البشرية،

(هـ هـ) وإذ يلاحظ أن الوكالة جمعت ونشرت بيانات نظيرية بشأن المستجمعات المائية الجوفية والأنهار على صعيد العالم، وأنها تعالج أوجه الترابط بين تغير المناخ وارتفاع تكاليف الأغذية والطاقة والأزمة الاقتصادية العالمية، بهدف مساعدة صانعي القرار على اعتماد ممارسات أفضل للإدارة

المتكاملة للموارد المائية والتخطيط لها، خاصة بالنسبة إلى المياه السطحية المرتبطة بالاستخدام الزراعي،

(و و) وإذ يقرُّ بما للوكالة من قدرات فريدة على الإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى حماية البيئة البحرية، وإذ يسلِّم بالإسهام المهم لمركز التنسيق الدولي المعني بتحمُّض المحيطات، الكائن في مختبرات البيئة التابعة للوكالة في موناكو، في تنسيق الأنشطة التي تدعم تكوين فهم أفضل للآثار العالمية الناتجة من تحمُّض المحيطات، وإذ يرحب بالدعم المالي والعيني الكبير المقدَّم للمركز من عدد من الدول الأعضاء، بما في ذلك في إطار مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية،

(ز ز) وإذ يدرك أن الفعاليات التي يرعاها "صندوق الوكالة-جائزة نوبل للسلام المعني بالسرطان والتغذية" قد أدَّت إلى تزايُد الطلبات من الدول الأعضاء للتعاون في مجال تغذية الرُّضع وصغار الأطفال، والوقاية من الأمراض غير المُعدية المرتبطة بالبدانة، وإذ يلاحظ أن الندوة الدولية للوكالة عن فهم سوء التغذية المعتدل لدى الأطفال من أجل القيام بأنشطة تدُّخل فعّالة للتصدي له، المعقودة في فيينا، النمسا، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤، قد أدَّت إلى تعاون أوثق مع الوكالات الأخرى التي تعمل في مجال سوء التغذية،

(ح ح) وإذ يدرك نجاح مشاريع بحوث العلوم والتكنولوجيا في تعزيز الاتصالات العلمية واسهامها في تدريب المدرِّبين،

(ط ط) وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها الأمانة، جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء، في إطار البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، من أجل تخصيص موارد كافية لتحديث مختبرات الوكالة للتطبيقات النووية في زايبرسدورف بمرافق ومعدات تصلح للغرض تماماً، وضمان توفير أقصى قدر من الفوائد للدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، من حيث بناء القدرات وتحسين التكنولوجيا،

(ي ي) وإذ يدرك مساهمة الوكالة من خلال برنامج الصحة البشرية وبرنامج الأغذية والزراعة في التصدي لتفشّي فيروس زيكا في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، بتعاون وثيق مع منظمة الصحة العالمية من خلال مكاتب منظمة الصحة للبلدان الأمريكية،

(ك ك) وإذ يدرك نجاح الوكالة في إقامة شراكات والتمويل الكبير الناجح مع شركاء غير تقليديين، ولا سيما في مجال الصحة البشرية.

١- يرجو من المدير العام، وفقاً للنظام الأساسي، أن يواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، الاضطلاع بأنشطة الوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، مع التركيز بصفة خاصة على دعم تطوير التطبيقات النووية في الدول الأعضاء بهدف تعزيز البنى الأساسيّة والنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة من أجل تلبية احتياجات النمو المستدام والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء بطريقة مأمونة؛

٢- ويرجو من الأمانة أن تستفيد استفادةً كاملة من قدرات مؤسسات الدول الأعضاء من خلال آليات مناسبة، من أجل توسيع مدى الاستفادة من العلوم والتطبيقات النووية في تحقيق منافع اجتماعية واقتصادية، ويتطلع إلى مساهمة الوكالة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الوثيقة A/RES/70/1)، وكذلك اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ؛

٣- ويشدد على أهمية تيسير البرامج الفعالة في ميادين العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها الرامية إلى تجميع ومواصلة تحسين القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الأعضاء، عن طريق المشاريع البحثية المنسَّقة، داخل الوكالة وبين الوكالة والدول الأعضاء، وعن طريق المساعدة المباشرة، ويحثّ الأمانة على مواصلة تعزيز بناء القدرات للدول الأعضاء، لا سيما من خلال الدورات التدريبية والمنح الدراسية التدريبية، على الصعيد الأقاليمي والإقليمي والوطني، في ميادين العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، ومن خلال توسيع نطاق الأنشطة البحثية المنسَّقة والمجال الذي تصل إليه؛

٤- وفي أعقاب نجاح المحفل العلمي الذي عُقد خلال المؤتمر العام في ٢٠١٥، يحثّ الأمانة على الإبلاغ بمنافع التطبيقات المختلفة للتكنولوجيات النووية لتحقيق التنمية التي يمكن أن تفيد الدول الأعضاء، وعلى تلبية احتياجات تدريب الموارد البشرية بشأن تلك التطبيقات؛

٥- ويرجو من الأمانة أن تستهل مشاورات مع الدول الأعضاء حول التحضيرات للمؤتمر الوزاري لعام ٢٠١٨ بشأن العلوم والتكنولوجيات النووية وتطبيقاتها للاستخدامات السلمية، وتوفيرها للدول الأعضاء عبر برنامج التعاون التقني للوكالة، مع تسليط الضوء على مساهمتها المستقبلية في التنمية المستدامة؛

٦- ويحثّ الأمانة على أن تواصل بذل الجهود التي تساهم في تحقيق فهم أوسع وتكوين منظور متوازن جيدا لدور العلوم والتكنولوجيا النوويّة في التنمية العالمية المستدامة، بما في ذلك التزامات كيوتو، والجهود التي ستُبذل في المستقبل للتصدي لتغيّر المناخ؛

٧- ويرحب بجميع المساهمات التي أعلنتها الدول الأعضاء، بما في ذلك مبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية، بصفة مساهمات خارجة عن الميزانية للوكالة؛

٨- ويدعو الأمانة إلى أن تواصل معالَجة ما تم تحديده من احتياجات ومتطلَّبات ذات أولوية للدول الأعضاء في مجالات العلوم والتكنولوجيا النوويّة وتطبيقاتها، بما في ذلك التطبيقات النووية المتعلقة بالأغذية والزراعة، مثل الزراعة الذكية مناخياً، واستخدام تقنية الحشرة العقيمة لإنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي ومن أجل مكافحة البعوض الناقل لمرض الملاريا وذبابة الفاكهة المتوسطية، وتطبيق التقنيات المستمدة من المجال النووي من أجل الإبكار والإسراع في تشخيص ومكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأمراض الحيوانية المصدر، الناشئة والناشئة من جديد، والتطبيقات الفريدة للنظائر في اقتفاء أثر امتصاص المحيطات لثاني أكسيد الكربون على الصعيد العالمي وما ينتج عن ذلك من تداعيات زيادة الحموضة على النظم الإيكولوجية البحرية، واستخدام النظائر والإشعاعات في إدارة المياه الجوفية والتطبيقات المتعلِّقة بالزراعة، مثل إدارة الأراضي والمياه، وتحسين وإدارة المحاصيل في ضوء تغير المناخ، والمتعلقة بالصحة البشرية، وفي استخدام السيكلوترونات ومفاعلات البحوث والمُعجّلات لإنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية، واستخدام التكنولوجيا الإشعاعية في استنباط مواد جديدة، وكذلك في معالجة مياه الصرف وغازات المداخن وغيرها من الملوِّثات الناتجة من الأنشطة الصناعية؛

٩- ويشجع على تعزيز التعاون المشترك بين الدول الأعضاء لتبادل المعلومات حول التجارب والممارسات الجيدة ذات الصلة بالتآزر مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة التي تتعامل مع إدارة الموارد المائية، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية واليونيدو؛

١٠- ويحيط علماً مع التقدير بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة مع الدول الأعضاء الأطراف في الاتفاق التعاوني الإقليمي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (الاتفاق التعاوني الإقليمي) لآسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما الهند، لدعم التدبير العلاجي للسرطان بتطوير تطبيق للهواتف الذكية يتيح تحديد مراحل السرطان من أجل تحسين التدبير العلاجي للسرطانات النسائية، والذي أُطلق خلال دورة المؤتمر العام العادية الستين الحالية، ويذكِّر أيضاً بإطلاق تطبيق مراحل السرطان (نظام تصنيف الورم والعقد والنقائل) خلال المؤتمر العام التاسع والخمسين، والذي يمكّن فنيي التدبير العلاجي للسرطان من تنسيق الاتصالات بشأن تحديد مراحل السرطان، ويشجع الأمانة على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات بطريقة مماثلة في مجالات أخرى من التطبيقات النووية؛

١١- ويحث الأمانة على مواصلة استكشاف استخدام المعجِّلات في تطبيقات التكنولوجيا الإشعاعية المختلفة وتيسير العمليات الإيضاحية والتدريب لفائدة الدول الأعضاء المهتمة؛

١٢- ويدرك نجاح شبكة مختبرات التشخيص البيطري (فيتلاب) في تعميم استخدام التقنيات النووية لتشخيص ومكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأمراض الحيوانية المصدر، مثل مرض فيروس الإيبولا وإنفلونزا الطيور ومرض الجلد الكتيلي في أفريقيا وآسيا وأوروبا، ويحثّ الأمانة على مواصلة زيادة هذه الجهود؛

١٣- ويطلب من الأمانة أن تواصل، بالتعاون مع الدول الأعضاء، تطوير الأجهزة المناسبة وأن توفّر خدمات، للدول الأعضاء التي تطلبها، لأجل الرسم السريع والاقتصادي لخرائط النشاط الإشعاعي على سطح كوكب الأرض؛

١٤- ويحثّ الأمانة على مواصلة تنفيذ الأنشطة التي من شأنها أن تساهم في تأمين وتعزيز قدرات إنتاج الموليبدينوم-٩٩/التكنيتيوم-٩٩ شبه المستقر، بما في ذلك في البلدان النامية، في إطار جهد يرمي إلى كفالة أمن إمدادات الموليبدينوم-٩٩ لمستخدميه على نطاق العالم، ويحثّ كذلك الأمانة على مواصلة عملها على بلوغ هذا الهدف بالتعاون مع سائر المبادرات الدولية، مثل الفريق الرفيع المستوى المعني بأمن إمدادات النظائر المشعة الطبية الذي أنشأته وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

١٥- ويرجو من الأمانة أن تقوم، متى ما طلبت ذلك منها الدول الأعضاء المهتمة، بتوفير الدعم التقني للجهود الوطنية والإقليمية المستجدة الرامية إلى إنشاء قدرات إنتاج الموليبدينوم-٩٩ غير القائم على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء، وأن تقدم المساعدة التقنية لتحويل القدرات الإنتاجية الموجودة حاليا إلى استخدام الأساليب غير القائمة على استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء، وأن تيسِّر الأنشطة التدريبية، مثل حلقات العمل، لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج المحلي للنظائر المشعة الطبية؛

١٦- ويرجو من الأمانة أن تواصل تزويد الدول الأعضاء المهتمة، بناءً على طلبها، بالمساعدات التقنية المتعلقة بإنتاج النظائر الطبية؛

١٧- ويرجو من الأمانة أن تعزز الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى ضمان الوصول الواسع النطاق إلى مفاعلات البحوث المتعددة الأغراض القائمة، من أجل زيادة معدلات تشغيل مفاعلات البحوث والاستفادة منها، ويرجو كذلك من الأمانة أن تيسِّر تشغيل هذه المرافق بطريقة مأمونة وفعالة ومستدامة؛

١٨- ويحث الأمانة على مواصلة مساعدة الدول الأعضاء التي تنظر في إنشاء أول مفاعل بحثي لها في تطوير البنية الأساسية بطريقة منهجية وشاملة ومتدرجة تدرجاً ملائماً، وأن توفر مبادئ توجيهية بشأن تطبيقات مفاعلات البحوث بغية مساعدة منظمات الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات مستنيرة تكفل الجدوى الاستراتيجية والاستدامة الطويلة الأمد لهذه المشاريع؛

١٩- ويرجو من الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء المهتمة على إقامة البنية الأساسية للأمان وعلى إنشاء مراكز إقليمية للتدريب والتعليم في مناطقها، حيثما لا توجد تلك المراكز، من أجل التدريب المتخصص للخبراء في المجالين النووي والإشعاعي، ويرجو من الأمانة أن تستفيد في هذا الصدد من المعلمين المؤهلين من البلدان النامية؛

٢٠- ويحث الأمانة على مواصلة الانخراط مع أصحاب المصلحة وعلى تشجيع الصناعة الدولية الخاصة بالإمداد بالوقود من أجل كفالة إمدادات غير متقطّعة وكافية من وقود مفاعلات الأبحاث، بما في ذلك وقود المفاعلات من نوع تريغا (TRIGA)؛

٢١- ويشجّع الأمانة على مواصلة التعاون مع الجامعة النووية العالمية في الدورة التدريبية التي تعقدها كل سنتين بشأن التكنولوجيات الإشعاعية، وعلى تعزيز دعمها لمشاركة المتقدمين للالتحاق بهذه الدورة من البلدان النامية؛

٢٢- ويطلب من الأمانة أن تعزز أنشطة الوكالة في ميدان علوم وتكنولوجيا الاندماج في ضوء أوجه التقدم في بحوث الاندماج النووي في المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي (ITER) وحول العالم، وأن تواصل أنشطة برنامج محطة قوى الاندماج الإيضاحية (DEMO) لتوسيع نطاقها والمشاركة فيها قدر المستطاع؛

٢٣- وإذ يسلِّم بطابع البيانات النووية الموثوقة المساند لجميع الأنشطة المتصلة بالعلوم والهندسة النووية، يعرب عن تقديره للأمانة لتوفيرها بيانات نووية موثوقة للدول الأعضاء على مدى أكثر من ٥٠ سنة، وكذلك تطوير تطبيق حاسوبي للوصول إلى البيانات النووية من خلال الهواتف المحمولة، ويشجعها على مواصلة هذه الخدمة في المستقبل؛

٢٤- ويدعو إلى دعم الوكالة في وضع مبادئ توجيهية لاعتماد التقنيات والمعدَّات المتقدِّمة في مجال الطب الإشعاعي في الدول الأعضاء؛

٢٥- ويشجع الأمانة على مواصلة تعزيز الشراكة بين الوكالة ومنظمة الصحة العالمية، وبحث إمكانية إرساء تعاون ذي طابع رسمي أكبر، من قبيل برنامج مشترك أو كيان مشترك بين منظمة الصحة العالمية والوكالة؛

٢٦- ويرجو من الأمانة أن تواصل تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات اللازمة لضمان الجودة في مجال تطوير المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية، واستخدام التكنولوجيا الإشعاعية في الصناعات، ونشر مبادئ توجيهية خاصة بالتكنولوجيا الإشعاعية تستند إلى المعايير الدولية لضمان الجودة؛

٢٧- ويشجع الدول الأعضاء على الاستفادة من آليات استعراضات النظراء القائمة في مجال الطب الإشعاعي لتعزيز التشخيص وعلاج المرضى بنوعية عالية؛

٢٨- ويرجو من الأمانة أن تبذل جهوداً مع الدول الأعضاء في تطوير مرافق التشعيع الصناعي، مثل المعجّلات الإلكترونية وملحقاتها، للاستخدام في مجالات من بينها ممارسات الرعاية الصحية، وتحسين المحاصيل، وحفظ الأغذية، والتطبيقات الصناعية، والتطهير والتعقيم، ويطلب كذلك توفير الدعم التقني لاستخدام مفاعلات البحوث في إنتاج المستحضرات الصيدلانية الإشعاعية والنظائر المشعة الصناعية؛

٢٩- ويرجو أيضاً أن يتم الاضطلاع بإجراءات الأمانة المتوخّاة في هذا القرار رهناً بتوافر الموارد؛

٣٠- ويوصي بأن تقدِّم الأمانة إلى كلٍّ من مجلس المحافظين والمؤتمر العام في دورته العادية الحادية والستين (٢٠١٧) تقريراً عن التقدم المُحرَز في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها.

-٢
تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة أو استئصال البعوض الناقل للملاريا والحمّى الدنجية وزيكا وغيرها من الأمراض

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يشير إلى قراره GC(44)/RES/24 بشأن "خدمة الاحتياجات الإنسانية العاجلة" وقراره GC(58)/RES/13 بشأن "تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة أو استئصال البعوض الناقل للملاريا والحمّى الدنجية وغيرها من الأمراض"،

(ب) وإذ يحيط علماً بالمقررات الصادرة عن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي خلال دورته العادية الخامسة عشرة الذي عُقِد في كمبالا، أوغندا، في الفترة ٢٥-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠، بشأن الاستعراض الذي يُجرى كلّ خمس سنوات لنداء أبوجا من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة لإتاحة الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا للجميع في أفريقيا، والتي أكّد فيها مجدداً الالتزامات التي تم التعهُّد بها في مؤتمر القمة الاستثنائي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، وكذلك في إطار أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وعقد دحر الملاريا، وقرّر تمديد نداء أبوجا إلى عام ٢٠١٥ ليتزامن مع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية،

(ج) وإذ يرحِّب باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، خاصةً الغايات ذات الصلة الواردة في إطار الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة لضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار،

(د) وإذ يقدِّر الدور المهم الذي تؤدّيه التطبيقات النووية في تلبية الاحتياجات الإنسانية،

(هـ) وإذ يدرك أن العمل الذي تضطلع به الوكالة في مجال العلوم والتطبيقات النووية في قطاع الاستخدامات لغير أغراض القوى يساهم في التنمية المستدامة، خصوصاً بالاقتران مع برامج ترمي إلى تحسين نوعية الحياة بمختلف السبل، بما في ذلك تحسين الصحة البشرية،

(و) وإذ يسلِّم بالنجاح الذي حققه تطبيق تقنية الحشرة العقيمة تطبيقاً متكاملاً على نطاق المنطقة بالكامل في استئصال و/أو كبح ذباب تسي تسي والعثة وذباب الفاكهة وغير ذلك من الحشرات ذات التأثير المهم من الناحية الاقتصادية،

(ز) وإذ يلاحظ مع القلق أن نحو ٣،٢ مليار شخص مازالوا عُرضة لخطر الإصابة بالملاريا التي ينقلها البعوض، وأنه في عام ٢٠١٥ فحسب كان هناك ما يُقدَّر بنحو ٢١٤ مليون حالة ملاريا جديدة و٤٣٨٠٠٠ حالة وفاة، بشكل أساسي في أفريقيا، ما يشكّل عقبة أساسية أمام القضاء على الفقر في أفريقيا،

(ح) وإذ يلاحظ أن طفيليات الملاريا ظلّت تطوّر مقاومتها للعقاقير وأن البعوض ظلّ يطوّر مقاومته للمبيدات الحشرية، وأنه يُتوخّى استخدام تقنية الحشرة العقيمة في ظروف معيّنة كعامل مساعد للتكنولوجيات الأخرى، على نحو يتوافق مع استراتيجية منظمة الصحة العالمية لدحر الملاريا، بما في ذلك المكافحة المتكاملة لنواقل الأمراض، بعدم التعويل على أي نهج وحيد لمكافحة الملاريا،

(ط) وإذ يلاحظ بقلق شديد أن الحمّى الدنجية التي ينقلها البعوض أصبحت في السنوات الأخيرة أحد الهواجس الدولية الرئيسية للصحة العامة بسبب الانتشار المتزايد للأنواع الغازِية من البعوض، حيث يعيش ٢،٥ مليار شخص في ١٢٨ بلداً يمكن أن تنتقل داخلها فيروسات الحمّى الدنجية، وأن الناموسيات المعالَجة بمبيدات حشرية ليست فعالة في مكافحة الحمّى الدنجية لأن البعوض الناقل للأمراض ينشط أثناء النهار وهناك حاجة ماسة إلى أساليب مكافحة أخرى،

(ي) وإذ يلاحظ مع القلق زيادة تفشّي حمّى شيكونغونيا التي ينقلها البعوض في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأنه لا يوجد في الوقت الراهن علاج متاح لهذا المرض الذي ينقله البعوض،

(ك) وإذ يلاحظ مع القلق تفشّي فيروس زيكا في الأمريكتين، بما له من صلة وثيقة بالرُّضع الذين يولدون مصابين باضطرابات عصبية حادة، مثل متلازمة صغر الرأس الخِلْقية، ما قاد إلى إعلان حالة طوارئ صحية عامة من جانب منظمة الصحة العالمية في ١ شباط/فبراير ٢٠١٦ وهو ما أثار قلقاً دولياً، وعدم وجود عقاقير أو لقاحات عالمية فعالة لعلاج زيكا أو الوقاية منه،

(ل) وإذ يشير إلى أن الاجتماع المعني بالخطة المواضيعية لتطوير وتطبيق تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من أساليب المكافحة الوراثية والبيولوجية للبعوض الناقل للأمراض، الذي نظمته الوكالة وعُقِد في فيينا خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، قد أوصى بأن تستثمر الوكالة جهودها في دعم مكافحة أنواع البعوض الناقلة للأمراض من خلال التمويل المستمر لتطوير تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من أساليب أخرى وراثية وملائمة للبيئة،

(م) وإذ يلاحظ أن كبح البعوض الناقل للأمراض باستخدام تقنية الحشرة العقيمة سيكون مناسباً في الغالب في المناطق الحضرية، حيث الرش الجوي بالمبيدات الحشرية محظور أو لا يُشار به، وأن المطلوب اتباع نهج على نطاق المنطقة، يجسد نهجاً مبتكراً ويُمكن أن يكون قوياً لاستكمال البرامج المحلية القائمة،

(ن) وإذ يرحِّب بأن أنشطة البحث والتطوير بشأن البعوض الناقل للملاريا وأمراض أخرى، التي بدأت مع تدشين مختبر البعوض التابع للوكالة في زايبرسدورف في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، قد تواصلت خلال فترة السنتين الماضية،

(س) وإذ يحيط علماً بترتيب الأولويات المتصلة بتجديد مختبر مكافحة الآفات الحشرية في زايبرسدورف ضمن استراتيجية ReNuAL – أي *استراتيجية تجديد مختبرات العلوم والتطبيقات النووية في زايبرسدورف* (الوثيقة GOV/INF/2014/11)،

(ع) وإذ يلاحظ مع التقدير الاهتمام الذي تبديه بعض الجهات المانحة بعمليات البحث والتطوير المتعلقة باستخدام تقنية الحشرة العقيمة في مكافحة البعوض الناقل للملاريا والحمّى الدنجية وزيكا وأنواع البعوض الأخرى الناقلة للأمراض وما تقدّمه تلك الجهات من دعم لهذا الغرض،

(ف) وإذ يعترف مع التقدير بالدعم الذي تقدمه الوكالة بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة البعوض الذي ينقل الفيروسات المحمولة بالمفصليات حسبما هو مبيّن في تقرير المدير العام الوارد في المرفق ٣ بالوثيقة GC(60)/5،

١- يرجو من الوكالة مواصلة وتعزيز البحوث، من خلال الأنشطة المذكورة أعلاه، سواء في المختبر أو ميدانياً، على النحو المطلوب للتمكن من تحسين والتحقق من صحة استخدام تقنية الحشرة العقيمة في المكافحة المتكاملة للبعوض الناقل للملاريا والحمّى الدنجية وزيكا وأمراض أخرى؛

٢- ويرجو من الوكالة أن تعمل بشكل متزايد على إشراك المعاهد العلمية والبحثية التابعة للدول الأعضاء في برنامج البحوث، وذلك من أجل ضمان مشاركتها بما يفضي إلى اضطلاع البلدان المُتضرّرة بمسؤوليتها؛

٣- ويرجو من الوكالة مضاعفة الجهود الرامية إلى استحداث ونقل نظم أكثر كفاءة لفصل الجنسين تسمح بالاستئصال الكامل لإناث البعوض في مرافق الإنتاج، وتطوير أساليب فعالة من حيث التكلفة لإطلاق ورصد الذكور العقيمة في الميدان؛

٤- كما يرجو من الوكالة تخصيص موارد كافية واجتذاب أموال من خارج الميزانية لإتاحة التوسع في برنامج بحوث البعوض وما يتصل به من حيز مختبري/مكتبي وعمليات توظيف؛

٥- ويرجو من الوكالة تعزيز بناء القدرات وربط الشبكات في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا من خلال مشاريع التعاون التقني الإقليمية، ودعم المشاريع الميدانية لمكافحة البعوض من نوعي *إيديس وإنوفيليس* من خلال مشاريع التعاون التقني الوطنية بغرض تقييم إمكانات تقنية الحشرة العقيمة كوسيلة مكافحة فعالة للبعوض الناقل للأمراض؛

٦- ويدعو الوكالة إلى العمل بناءً على التوصية التي قدمها الخبراء في الاجتماع المعني بالخطة المواضيعية لتطوير وتطبيق تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من أساليب المكافحة الوراثية والبيولوجية للبعوض الناقل للأمراض، الذي نظمته الوكالة في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٤، باستثمار جهودها في دعم مكافحة أنواع البعوض الناقلة للأمراض من خلال التمويل المستمر لتطوير تقنية الحشرة العقيمة وما يتصل بها من أساليب وراثية وملائمة للبيئة؛

٧- ويدعو الدول الأعضاء إلى دعم تجديد مختبر مكافحة الآفات الحشرية في زايبرسدورف بزيادة المساحة المخصصة لأنشطة البعوض الآخذة بالتوسع وتقديم مساهمات مالية لدعم برنامجه البحثي؛

٨- ويطلب من الأمانة مواصلة التماس موارد من خارج الميزانية، بما في ذلك من خلال مبادرة الوكالة الخاصة بالاستخدامات السلمية، بما يتيح مضاعفة الجهود المبذولة للتحقق ميدانياً من صحة مجموعة البرامج المتعلقة باستخدام تقنية الحشرة العقيمة فيما يخص البعوض الناقل للأمراض من خلال مشروع تنفيذي في الميدان؛

٩- ويرجو من المدير العام أن يقدم إلى المؤتمر العام في دورته الثانية والستين (٢٠١٨) تقريراً عن التقدّم المُحرز في تنفيذ هذا القرار.

-٣
دعم حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية (الحملة الأفريقية)

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكِّر بقراراته السابقة بشأن دعم حملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في البلدان الأفريقية (الحملة الأفريقية)،

(ب) وإذ يسلِّم بأنَّ الهدف الرئيس للحملة الأفريقية هو استئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات بإقامة مناطق مستدامة خالية من ذباب تسي تسي وداء المثقبيات، باستخدام مختلف تقنيات القمع والاستئصال، مع ضمان استغلال المساحات الأرضية المستعادة استغلالاً مستداماً واقتصادياً، والمساهمة بذلك في تخفيف حدة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي،

(ج) وإذ يسلِّم بأنَّ برامج قمع واستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات هي أنشطة معقدة تتطلب احتياجات لوجستية كبيرة وتقتضي اتباع نُهج مرنة وابتكارية وقابلة للتكييف في توفير الدعم التقني،

(د) وإذ يسلِّم بأن ذباب تسي تسي ومشكلة داء المثقبيات التي يسبِّبها هذا الذباب يتزايدان ويشكِّلان أحد أكبر المعوقات التي تجابه التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة الأفريقية، حيث يؤثِّران على صحة البشر والحيوانات الزراعية، ويحدُّان من التنمية الريفية المستدامة، ويتسبَّبان بالتالي في ازدياد الفقر وانعدام الأمن الغذائي،

(هـ) وإذ يسلِّم بأن الحالات التي أُبلغ عنها من داء المثقبيات البشري الأفريقي تقلُّ الآن عن ٤٠٠٠ حالة سنوياً وقد بلغت حالياً أدنى مستوياتها على مدى عدة عقود، غير أن داء المثقبيات الحيواني مازال يصيب ملايين الماشية سنوياً، ويعوق التنمية الريفية لعشرات الملايين من القاطنين في المجتمعات الريفية في ٣٩ بلداً أفريقياً، معظمها دول أعضاء في الوكالة،

(و) وإذ يسلِّم بأهمية تطوير نظم إنتاج حيواني أكثر كفاءة في المجتمعات المحلية الريفية المتضررة من ذباب سي تسي وداء المثقبيات من أجل الحد من الفقر والجوع وتشكيل أساس للأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية الاقتصادية،

(ز) وإذ يذكِّر بالمقررين AHG/Dec.156 (XXXVI)، و AHG/Dec. 169 (XXXVII) الصادرين عن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء فيما كان يسمى وقتئذٍ "منظمة الوحدة الأفريقية" (التي تعرف الآن باسم "الاتحاد الأفريقي") بإخلاء أفريقيا من ذباب تسي تسي وبوضع خطة عمل من أجل تنفيذ الحملة الأفريقية،

(ح) وإذ يسلِّم بالأعمال الأساسية التي تقوم بها الوكالة، في إطار برنامجها المشترك بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة، في تطوير تقنية الحشرة العقيمة لاستخدامها في مكافحة ذباب تسي تسي وتقديم المساعدة عن طريق مشاريع ميدانية، مدعومة من صندوق التعاون التقني التابع للوكالة، ترمي إلى إدماج مكافحة ذباب تسي تسي باستخدام تقنية الحشرة العقيمة في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل التصدّي بطريقة مستدامة لمشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات،

(ط) وإذ يدرك أنَّ تقنية الحشرة العقيمة أثبتت جدواها في إنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي، عند دمجها مع تقنيات مكافحة أخرى وعند تطبيقها في إطار نهج المكافحة المتكاملة للآفات على نطاق مناطق كاملة،

(ي) وإذ يرحِّب بالتعاون الوثيق المستمر بين الأمانة والحملة الأفريقية، بالتشاور مع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى المكلَّفة بهذه المهمة، في مجال رفع مستوى الوعي بمشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات، وتنظيم دورات تدريبية إقليمية، والقيام، من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني وبرنامج الميزانية العادية، بتقديم المساعدة التنفيذية لأنشطة المشاريع الميدانية، وكذلك تقديم المشورة بشأن إدارة المشاريع ووضع السياسات والاستراتيجيات الداعمة لمشاريع الحملة الأفريقية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي،

(ك) وإذ يرحِّب باعتماد الخطة الاستراتيجية للحملة الأفريقية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٨ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وإذ يتطلَّع إلى تنفيذها الفعال،

(ل) وإذ يرحِّب بالتقدم الذي أحرزته الحملة الأفريقية في القيام على نحو متزايد – إلى جانب إشراك منظمات دولية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية – بإشراك المنظمات غير الحكومية أيضًا والقطاع الخاص في معالجة مشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات وتعزيز الزراعة المستدامة والتنمية الريفية،

(م) وإذ يرحِّب بالتقدُّم الذي أحرزه مشروع استئصال ذباب تسي تسي المدعوم من الوكالة في وادي الصدع الجنوبي في إثيوبيا في إطار المعهد الوطني لمكافحة واستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات، وبالتقدُّم المحرَز في استئصال ذبابة تسي تسي بمنطقة نيابيس في السنغال،

(ن) وتقديراً منه للمساهمات المقدَّمة من مختلف الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة دعمًا للتصدي لمشكلة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في غرب أفريقيا، ولا سيما المساهمات المقدَّمة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشاريع مبادرة الاستخدامات السلمية دعماً لمشاريع مكافحة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات في السنغال وبوركينا فاسو،

(س) وإذ يعترف بالتعاون الوثيق المستمر بين الأمانة والمركز الدولي لعمليات البحث والتطوير المتعلقة بتربية الماشية في المناطق دون الرطبة، القائم في بوبو-ديولاسو، بوركينا فاسو، وهو أول مركز متعاون مع الوكالة في أفريقيا في مجال 'استخدام تقنية الحشرة العقيمة في المكافحة المتكاملة لتجمعات ذباب تسي تسي على نطاق مناطق كاملة'،

(ع) وإذ يرحِّب بالجهود المبذولة من جانب إدارة التعاون التقني في الوكالة ومن جانب الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة لدعم الحملة الأفريقية،

(ف) وإذ يرحِّب بالجهود التي تبذلها الأمانة لمعالجة وإزالة العقبات التي تعترض تطبيق تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة ذباب تسي تسي في الدول الأعضاء الأفريقية من خلال البحوث التطبيقية وتطوير الأساليب المتَّبعة، سواء داخلياً أو من خلال آلية الوكالة لمشاريع البحوث المنسقة،

(ص) وإذ يقرُّ بالدعم المتواصل الذي تلقته الحملة الأفريقية من الوكالة حسبما جاء في التقرير الذي قدَّمه المدير العام في المرفق ١ بالوثيقة GC(60)/5،

١- يحثُّ الأمانة على مواصلة إيلاء أولوية عالية للتنمية الزراعية في الدول الأعضاء، ومضاعفة جهودها الرامية إلى بناء القدرات ومواصلة تطوير التقنيات اللازمة لدمج تقنية الحشرة العقيمة مع تقنيات مكافحة أخرى لإنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛

٢- ويدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز تقديم الدعم التقني والمالي والمادي إلى الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي، بينما يشدد على أهمية اتباع نهج قائم على تلبية الاحتياجات بشأن البحوث التطبيقية وتطوير الأساليب المتَّبعة والتحقق من صلاحيتها لخدمة المشاريع الميدانية العاملة؛

٣- ويطلب من الأمانة أن تعمل، بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين، على الحفاظ على التمويل من خلال الميزانية العادية وصندوق التعاون التقني من أجل تقديم مساعدات مستمرة للمشاريع الميدانية التنفيذية الخاصة بتقنية الحشرة العقيمة، وتعزيز دعمها للبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا إلى الدول الأعضاء الأفريقية تكميلاً لجهودها الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من ذباب تسي تسي ثم توسيع نطاقها؛

٤- ويطلب من الأمانة أن تدعم الدول الأعضاء من خلال مشاريع التعاون التقني الخاصة بجمع البيانات الأساسية ووضع اقتراحات مشاريع كاملة وتنفيذ مشاريع عاملة لاستئصال ذباب تسي تسي مدعومة من خبراء في الموقع، مع إعطاء الأولوية لتجمعات ذباب تسي تسي المعزولة وراثيًا؛

٥- ويشجع إدارة التعاون التقني في الوكالة والشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على مواصلة العمل الوثيق مع الحملة الأفريقية في مجالات التعاون المتفق عليها كما هو محدد في مذكرة التفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والوكالة، المُوَقَّعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛

٦- ويشدِّد على الحاجة إلى مواصلة الجهود المنسقة والتآزرية من جانب الوكالة وسائر الشركاء الدوليين، لا سيما الفاو ومنظمة الصحة العالمية، بهدف دعم مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء عن طريق توفير الإرشادات وضمان الجودة في تخطيط وتنفيذ مشاريع وطنية ودون إقليمية سليمة ومُجدية في إطار الحملة الأفريقية؛

٧- ويطلب من الوكالة والشركاء الآخرين تعزيز بناء القدرات اللازمة في الدول الأعضاء لاتخاذ القرارات عن عِلم بشأن اختيار الاستراتيجيات الخاصة بذباب تسي تسي وداء المثقبيات والدمج الفعال من حيث التكلفة لعمليات تقنية الحشرة العقيمة في حملات المكافحة المتكاملة للآفة على نطاق مناطق كاملة؛

٨- ويحثُّ الأمانة والشركاء الآخرين على مواصلة بناء القدرات واستطلاع إمكانيات الشراكة بين القطاعين الخاص والعام من أجل إنشاء وتشغيل مراكز لتربية ذبابة تسي تسي على نطاق واسع لتوفير أعداد كبيرة من ذكور ذباب تسي تسي العقيمة بكفاءة من حيث التكلفة لمختلف البرامج الميدانية؛

٩- ويشجع البلدان التي اختارت استراتيجيات لمكافحة ذباب تسي تسي وداء المثقبيات تشمل مكوِّن تقنية الحشرة العقيمة على أن تركز في البداية على الأنشطة الميدانية، بما في ذلك عمليات إطلاق الذكور العقيمة المستوردة من مراكز الإنتاج الواسع النطاق، مثلما في حالة مشروع الاستئصال الناجح في السنغال؛

١٠- ويشجِّع إدارة التعاون التقني في الوكالة والشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على مواصلة دعم الحملة الأفريقية؛

١١- ويرجو من المدير العام أن يقدِّم تقريراً عن التقدُّم المحرَز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية الحادية والستين (٢٠١٧).

-٤

خطة لإنتاج مياه الشرب اقتصادياً باستخدام المفاعلات النووية الصغيرة والمتوسطة الحجم

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالقسم ٤ من القرار GC(58)/RES/13، المتعلق بخطة إنتاج مياه الشرب اقتصادياً باستخدام المفاعلات النووية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وقرارات المؤتمر العام السابقة المتعلقة بتعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها،

(ب) وإذ يقر بأنَّ توفير إمدادات مياه شرب كافية ونظيفة للبشرية جمعاء أمر يحظى بأهمية حيوية، وهو ما تمَّ تأكيده في جدول أعمال القرن الواحد والعشرين لمؤتمر قمة ريو المعني بالتنمية والبيئة، الذي عُقِد في عام ١٩٩٢، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠)، الذي عُقِد في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو، البرازيل، فيما جاء آخر تأكيد لذلك في الهدف ٦ من جدول أعمال عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وأيضاً من خلال المناقشات الهادفة لتنفيذ اتفاق باريس الذي اعتُمد خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (مؤتمر الأطراف ٢١) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأيضاً في نداء الرباط "الماء من أجل افريقيا"، الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي بشأن المياه والمناخ تحت شعار: "الأمن المائي من أجل عدالة مناخية"، الذي يسعى إلى ترسيخ إدماج المياه ضمن الأجندة المناخية قبل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (مؤتمر الأطراف ٢٢) المزمع انعقاده في المغرب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦،

(ج) وإذ يلاحظ أنَّ حالات نقص مياه الشرب تشكل مصدر قلق متنامٍ في العديد من مناطق العالم، بالنظر للنمو السكاني، وزيادة التوسع الحضري والصناعي وتداعيات تغيّر المناخ،

(د) وإذ يؤكِّد الحاجة الماسّة إلى التعاون الإقليمي والدولي للمساعدة على حلِّ المشكلة الخطيرة المتمثِّلة في نقص مياه الشرب، خاصةً عن طريق تحلية مياه البحر،

(هـ) وإذ يُقر بأن عدداً من الدول الأعضاء أبدى اهتمامه بالمشاركة في الأنشطة المتعلِّقة بتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية،

(و) وإذ يلاحظ أن تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية أثبتت نجاحها من خلال شتى المشاريع في بعض الدول الأعضاء، لاستخدامها كمياه صالحة للشرب وكمياه مستخدمة في تشغيل المحطات، وأنها فعالة من حيث التكلفة بوجه عام، في حين يعترف بأن اقتصاديات التنفيذ ستتوقف على عوامل تخص كل موقع على حدة،

(ز) وإذ يحيط علمًا مع التقدير بمختلف الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظَّمات الدولية المهتمة، حسبما جاء في تقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GC(60)/5،

(ح) وإذ يحيط علمًا بالتحسينات التي دخلت في الآونة الأخيرة على نطاق الفريق العامل التقني المعني بالتحلية النووية كي يشمل الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وبشكل أكثر تحديدًا استخدام المياه بكفاءة في المرافق النووية،

(ط) وإذ يلاحظ أن الأمانة في عام ٢٠١٥ نشرت الوثيقة التقنية للوكالة TECDOC-1753 التي توثّق نتائج المشروع البحثي المنسَّق عن التكنولوجيات الجديدة لتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية. وإذ يلاحظ كذلك ما أُحرز من تقدُّم في إعداد تقرير يقدِّم إرشادات عامة حول خيارات التوليد المشترك ويقيِّم أيضاً الاقتصاديات المرتبطة بمثل هذه الخيارات وتقريرين بشأن "فرص التوليد المشترك باستخدام الطاقة النووية" و"التطبيقات الصناعية للطاقة النووية" (قيد النشر)،

(ي) وإذ يلاحظ أيضاً إصدار نسخة جديدة من برنامج التقييمات الاقتصادية للتحلية (DEEP 5.1)، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تتضمن خياراً جديداً لتحليل الحساسية، ومقارنة الحالات، إلى جانب وظيفة لتحسينها بما يعجّل ويسهّل الوصول إليها، وإصدار نسخة محدَّثة من مجموعة أدوات التحلية النووية،

(ك) وإذ يلاحظ أن المشروع البحثي المنسَّق بشأن تطبيق نظم متقدمة للتحلية المنخفضة الحرارة للمياه دعمًا لمحطات القوى النووية وللتطبيقات غير الكهربائية يسير وفق الخطة الموضوعة له بانعقاد اجتماعين تنسيقيَّين بحثيَّين في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥،

(ل) وإذ يذكّر مع التقدير بأنَّ الوكالة وضعت برنامجاً لمساعدة البلدان النامية في معالجة المسائل المتصلة بالاقتصاديات والأمان والموثوقية والتدابير التقنية لمقاومة الانتشار في سياق استخدام المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم لإنتاج مياه الشرب،

(م) وإذ يحيط علماً بالجهود التي يبذلها المدير العام في التماس أموال إضافية للتحلية النووية،

١- يرجو المدير العام أن يواصل مشاوراته ويعزز اتِّصالاته مع الدول الأعضاء المهتمة، والمنظَّمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، والهيئات الإنمائية الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة، بشأن الأنشطة المتعلِّقة بتحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية؛

٢- ويشجِّع الفريق العامل التقني المعني بالتحلية النوويّة على مواصلة مهامه كمحفل لإسداء المشورة بشأن أنشطة التحلية النوويّة واستعراض تلك الأنشطة؛

٣- ويؤكِّد الحاجة إلى التعاون الدولي في تخطيط وتنفيذ البرامج الإيضاحيّة المتعلِّقة بالتحلية النوويّة، وذلك من خلال مشاريع وطنيّة وإقليميّة تتاح المشاركة فيها لأي بلد مهتم؛

٤- ويرجو من المدير العام أن يقوم، رهناً بتوفر الموارد، بما يلي:

(أ) مواصلة عقد حلقات عمل تدريبية إقليمية واجتماعات تقنية واستخدام الآليات الأخرى المتاحة لنشر المعلومات عن التحلية النووية وإدارة المياه باستخدام المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والاضطلاع بمزيد من الأنشطة بهدف القيام بشكل أفضل بتحديد الكيفية التي يمكن بها للمفاعلات الموجودة أن تتيح خيارات للتوليد المشترك؛

(ب) إصدار تقرير تقني يتناول مسؤوليات البائعين والمستخدمين المشاركين في مشاريع التحلية النووية، ويقيّم السيناريوهات المختلفة للتوليد المشترك؛

(ت) زيادة أنشطة الأمانة على صعيد بناء القدرات (بما في ذلك التدريب والتعليم) في مجال مشاريع التحلية النووية لسدّ الفجوة فيما بين المستخدمين/البائعين/المشغِّلين/الرقابيِّين؛

٥- ويدعو المدير العام إلى جمع أموال من موارد خارجة عن الميزانيّة بهدف تيسير جميع أنشطة الوكالة المتعلِّقة بالتحلية النوويّة والتوليد المشترك وتطوير المفاعلات الابتكاريّة الصغيرة والمتوسِّطة الحجم والإسهام في تنفيذها؛

٦- ويرجو المدير العام أن يشير في عملية إعداد برنامج الوكالة وميزانيَّتها إلى ما يوليه عدد متزايد من الدول الأعضاء المهتمّة من أولويّة عالية للتحلية النووية لمياه البحر؛

٧- ويرجو كذلك من المدير العام أن يقدِّم تقريراً عن التقدُّم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام، في دورته العادية الثانية والستين (٢٠١٨)، في إطار بند ملائم في جدول الأعمال.

-٥
تعزيز الدعم الذي يُقدّم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يشير إلى قراراته GC(58)/RES/13.A.5 وGC(56)/RES/12.A.4 وGC(54)/RES/10.A.4 وGC(52)/RES/12.A.5 بشأن "تعزيز الدعم الذي يُقدّم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة" وقراره GC(51)/RES/14 بشأن "تعزيز أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها"،

(ب) وإذ يدرك الدور المركزي الذي تضطلع به التنمية الزراعية في التعجيل بالتقدم صوب عدة من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك الهادفة إلى القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامَة،

(ج) وإذ يعترف بأن الاتّجاهات العالمية الرئيسية التي ستحدد إطار التنمية الزراعية على المدى المتوسط تشمل: تزايد الطلب على الأغذية، وبقاء حالة انعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، وتأثير تغير المناخ،

(د) وإذ يلاحظ أنّ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ يُقِرُّ بالأولوية الأساسية لحماية الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، وبنقاط الضعف الخاصة لنظم إنتاج الأغذية التي تجعلها عرضة لتأثيرات تغيّر المناخ الضارة،

(هـ) وإذ يلاحظ أنّ الجوع، وفقا لمنشور منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) المعنون "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم في عام ٢٠١٥"، لا يزال يشكّل تحديا يوميا لـ٧٩٥ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، ٧٨٠ مليون شخصا منهم في المناطق النامية،

(و) وإذ يلاحظ فوائد التطبيق السلمي للتقنيات النووية في مجال الأغذية والزراعة، وأهمية إتاحة التكنولوجيات الملائمة، ولاسيما للدول الأعضاء النامية،

(ز) وإذ يقدِّر العمل الذي تقوم به الشعبة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة) المخصّصة لاستحداث وتطبيق التقنيات النووية والتقنيات المتصلة بها في مجال الأغذية والزراعة، وإذ يرحّب بإعادة تأكيد التزام المنظمتين كلتيهما بالشراكة العريقة بينهما من خلال توقيع الوكالة والفاو في عام ٢٠١٣ على ترتيبات منقحة بشأن أعمال الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة،

(ح) وإذ يؤكد ما توفره الشراكة الفريدة بين الفاو والوكالة من تآزر ومساهمة، من خلال الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة، في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة على الصعيد العالمي،

(ط) وإذ يلاحظ أن الإطار الاستراتيجي للفاو يركز على خمسة أهداف استراتيجية تنسق أولوياتها والنتائج التي تحققها والموارد التي تخصصها من أجل التعجيل بالقضاء على الجوع وسوء التغذية والفقر والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية،

(ي) وإذ يعرب عن التقدير للأعمال التي تضطلع بها مختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة في زايبرسدورف، وإذ يلاحظ أهمية المختبرات الملائمة للغرض التي تمتثل لمعايير الصحة والأمان وتمتلك البنية الأساسية الملائمة،

(ك) وإذ يسلّم بأهمية قدرات مختبر مستوى السلامة البيولوجية ٣ التابع للوكالة في دعم جهود الدول الأعضاء لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأمراض الحيوانية المصدر، وإذ يعرب عن تقديره للتعاون الجيد مع السلطات النمساوية، خاصة مع الوكالة النمساوية للصحة وأمان الأغذية، التي تتيح وصولا واستخداما كاملين لمرفقها الجديد لمختبر مستوى السلامة البيولوجية ٣ التابع لها وإذ يرحب بتفكير الوكالة في القيام بتوسيعٍ للمرفق القائم يكون ملكًا للوكالة،

(ل) وإذ يثني على ما تقدمه الأمانة للدول الأعضاء من دعم فعّال لمكافحة الأمراض الحيوانية والأمراض الحيوانية المصدر، الناشئة أو الناشئة من جديد، من قبيل طاعون الحيوانات المجترة الصغيرة، وحمى الخنازير، وداء الحمى القلاعية، ومرض فيروس الإيبولا، وإنفلونزا الطيور، ومرض اللسان الأزرق، ومرض الجلد الكتيلي في أفريقيا وآسيا وأوروبا،

(م) وإذ يثني على الأمانة لتعزيزها شبكة مختبرات التشخيص البيطري الوطنية (VETLAB) في أفريقيا وآسيا وأوروبا،

(ن) وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها الأمانة في بناء القدرات الوطنية والإقليمية في مجال تحديد الخصائص الوراثية الحيوانية التي تستهدف تحسين السلالات الحيوانية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في سياق مقاومة الأمراض وتحمّل ما يترتّب عن تغير المناخ من آثار ودعم خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية،

(س) وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها الأمانة بشأن تحديد وإدراج ما هو غير معروف نسبيا وغير تقليدي من أطعمة وأعلاف ومخلفات محاصيل ومنتجات ثانوية صناعية لزيادة إنتاج الأغذية الحيوانية المصدر بصورة مستدامة،

(ع) وإذ يلاحظ مع التقدير إبادة ذبابة الفاكهة المتوسطية من ٣٠٠ ٠٠٠ هكتار في غواتيمالا، الأمر الذي سهّل تصدير الفواكه والخضروات الطازجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الأسواق الدولية ذات القيمة العالية والخالية من الذبابة المتوسطية،

(ف) وإذ يثني على الدعم الذي تقدمه الوكالة لحملة الاتحاد الأفريقي لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات، التي تحرز تقدماً ممتازاً في إبادة ذباب تسي تسي من منطقة نياييس في السنغال وتعزز كبح ذباب تسي تسي والمرض الذي ينقله في عدة دول أعضاء متضررة، بما في ذلك ١٠ ٠٠٠ كم^{٢} من وادي الصدع الجنوبي في إثيوبيا، وهو ما سمح بزيادة الثروة الحيوانية المنتجة وأتاح فرصا للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، مفيدا بذلك الآلاف من المزارعين،

(ص) وإذ يقدِّر المنجزات الكبرى للشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة وبرنامج التعاون التقني للوكالة في تطوير سلالات قمح طافرة تقاوم مرض صدأ ساق القمح Ug99، الذي هو نوع من مرض صدأ ساق القمح،

(ق) وإذ يثني على الوكالة والفاو لتشاركهما في تقديم جوائز الإنجاز وجوائز الإنجاز الممتاز لمربي نباتات ومعاهد في الدول الأعضاء تقديراً للإنجازات الاستثنائية في مجال الاستيلاد الطفري ولمساهماتها في الأمن الغذائي العالمي،

(ر) وإذ يثني على الوكالة لدورها الرئيسي في عهد ما بعد القضاء على الطاعون البقري، بما في ذلك مساهمتها في احتجاز فيروس الطاعون البقري من مرافق التشخيص ومرافق إنتاج وتخزين اللقاح وفي الحفاظ على القدرات والخبرات التشخيصية العالمية، وعلى الدعم الذي قدمته في بناء القدرات الوطنية والإقليمية وتحسين الدراسات الوبائية وإدارة البيانات وإقامة الشبكات الملائمة لمكافحة سائر أمراض الثروة الحيوانية والأمراض الحيوانية المصدر والقضاء عليها،

(ش) وإذ يثني على الوكالة لدورها النموذجي في تعزيز التصدي للطوارئ النووية في مجال الأغذية والزراعة وعلى تكييفها للتكنولوجيات النووية والتكنولوجيات المتصلة بها في هذا الصدد،

(ت) وإذ يثني على أعمال البحث والتطوير المدفوعة بالطلب في مختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة في زايبرسدورف بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لمكافحة البعوض الناقل للأمراض، واستخدام الأساليب النظيرية في مكافحة تآكل التربة وإدارة التربة والمياه والزراعة الذكية مناخيا والحدّ من انبعاثات الغازات الدفيئة والتحاليل الشرعية للأغذية وتتبع الأغذية ومكافحة الملوِّثات من أجل تحسين سلامة الأغذية وجودتها، وفي دراسة اللقاحات الحيوانية المشععة، واستخدام النظائر المستقرة بصفة تكنولوجيات للتتبع وفي تعزيز التطبيقات التشخيصية للأمراض الحيوانية،

(ث) وإذ يثني على الدعم الذي قدمته الأمانة لـ ٦٥ بلدا من بلدان أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية في تطوير استراتيجيات الحفاظ على التربة باستخدام تقنيات النويدات المشعة المتساقطة لضمان الإنتاج الزراعي المستدام وللتخفيف من آثار تغير المناخ،

(خ) وإذ يرحّب بالأنشطة البحثية المدفوعة بالطلب بشأن تطوير أدوات للاتصال بغية تحسين عملية اتخاذ القرارات في مجال إدارة المياه الزراعية في أفريقيا، ومنصة تصوّر جديدة للتأهب والتصدي للطوارئ النووية والإشعاعية فيما يتصل بالأغذية والزراعة،

(ذ) وإذ يعترف بأن طلب الدول الأعضاء الحصول على المساعدة التقنية في مجال التطبيقات النووية في الأغذية والزراعة لا يزال عاليا، كما يتضح من الدعم العلمي والتقني الذي تقدمه الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة إلى ٢٧٨ مشروعاً من مشاريع التعاون التقني الوطنية والإقليمية والأقاليمية و٢٨ من المشاريع البحثية المنسقة،

١- يحث الأمانة على أن تواصل، بطريقة متكاملة وشمولية، توسيع نطاق جهودها الرامية إلى معالجة أمور من بينها انعدام الأمن الغذائي في الدول الأعضاء، وعلى زيادة مساهمتها في رفع الإنتاجية والاستدامة الزراعيتين من خلال تطوير العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقها المتكامل؛

٢- ويشجع الأمانة، وعلى وجه الخصوص الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة، على مواصلة القيام بدورها الفريد في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على استخدام التقنيات النووية والتقنيات المتصلة بها لتحسين الأمن الغذائي والزراعة المستدامة من خلال التعاون الدولي في مجال البحوث والتدريب وأنشطة التوعية؛

٣- ويحث الأمانة على التصدي لآثار تغير المناخ على الأغذية والزراعة من خلال استخدام التكنولوجيات النووية، مع إيلاء الأولوية للتكيف لتغير المناخ والتخفيف من آثاره، بما في ذلك في مجالات إدارة التربة والمياه، عن طريق تطوير أدوات وحُزم تكنولوجية لتعزيز صمود التربة ومعالجة تدهور الأراضي، ويرجو من الأمانة تنفيذ أنشطة جديدة من أجل التصدي لتحديات تغير المناخ في إطار العنوان المواضيعي 'الزراعة الذكية مناخياً'؛

٤- ويشجع الأمانة، نظراً إلى الاتجاه العالمي بشأن مقاومة الميكروبات للمضادات (AMR) وما لهذه المقاومة من أثر في صحة الإنسان والحيوان، على الانضمام إلى المجتمع الدولي في إطار ما يبذل من جهود لتبديد القلق الذي تثيره مقاومة الميكروبات للمضادات، على سبيل المثال من خلال دراسة هذا النوع من المقاومة باستخدام أساليب/أدوات نووية/مستمدة من الدراسات النظيرية، وتقنيات جزيئية؛

٥- ويحث الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على أن تواصل تطوير شبكات المختبرات بغية تعزيز الدعم المقدم لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والقضاء عليها (مثل VETLAB) وللأمن الغذائي، بما في ذلك تطبيق التقنيات النووية وغير النووية الملائمة والقادرة على المنافسة في مجال صحة الحيوان وسلامة الأغذية، وأن تعزز، بمشاركة الجهات المعنية المتعددة، البرامج الوطنية وشبكات المختبرات؛

٦- ويرجو من الأمانة أن تُعزِّز بناء القدرات لدى الدول الأعضاء، بما في ذلك في معالجة تلك الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأمراض الحيوانية المصدر التي من المحتمل أن تشكل تهديداً بيولوجياً للناس ولسبل كسب معيشتهم، في حال انطلاقها في البيئة عرضاً أو عمداً، ويشجع الوكالة، بالتشاور مع الدول الأعضاء، على مواصلة تفكيرها في القيام بتوسيع لمختبر مستوى السلامة البيولوجية ٣ الخاص بالوكالة النمساوية للصحة وسلامة الأغذية يكون ملكاً للوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية تعزيز بناء القدرات في الدول الأعضاء من أجل التصدي لهذه التهديدات العالمية؛

٧- ويشجع الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة، بما في ذلك مختبرات الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشتركة بين الفاو والوكالة في زايبرسدورف، على مواصلة عملها القيِّم في توفير الأنشطة التدريبية والخدمات المدفوعة بالطلب وفي مجال البحث والتطوير التطبيقي؛

٨- ويرجو من الأمانة أن تعمل على تجديد مختبر الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشترك بين الفاو والوكالة في زايبرسدورف، بالاشتراك مع الكيانات البرنامجية الأخرى التابعة لمختبرات إدارة العلوم والتطبيقات النووية، بغية ضمان أن تكون المختبرات الملائمة للغرض في الوضع الأمثل في المستقبل أيضا لمساعدة الدول الأعضاء على ما تقوم به من أنشطة البحث والتطوير؛

٩- ويحثّ الأمانة على أن تواصل تعزيز أنشطتها في مجال الأغذية والزراعة من خلال مبادرات بناء القدرات على الصعيد الأقاليمي والإقليمي والوطني، وعلى زيادة التعجيل بالنقل المستدام للتكنولوجيا إلى الدول الأعضاء النامية؛

١٠- ويعرب عن التقدير للمساهمات المالية والخارجة عن الميزانية التي قدّمتها دول أعضاء وجهات معنية أخرى دعماً لأغراض من ضمنها برنامج الأغذية والزراعة التابع للوكالة، ويشجّع الدول الأعضاء على تقديم مساهمات، ولا سيما عن طريق مبادرة الاستخدامات السلمية، إلى أنشطة الأغذية والزراعة، وعلى مواصلة دعم هذه الأنشطة بتمويل المشاريع التي من شأنها أن تزيد من تعزيز الإنتاجية الزراعية مع حماية الموارد الطبيعية التي تتزايد ندرتها؛

١١- ويحثّ الأمانة على مواصلة تعزيز جهودها في السعي إلى الحصول على أموال خارجة عن الميزانية لتحسين وتحديث البنى الأساسية والمعدات الخاصة بمختبرات زايبرسدورف، لا سيما مختبر الزراعة والتكنولوجيا البيولوجية المشترك بين الفاو والوكالة، بغية تمكين هذه المختبرات من تلبية ما للدول الأعضاء من احتياجات متزايدة ودائمة التطور، وعلى وجه التحديد يشجع على تقديم مساهمات من الدول الأعضاء دعماً لمشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية+؛

١٢- ويحث الأمانة على أن تستفيد، في جهودها الرامية إلى حشد الموارد لمشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية، من الخبرة الواسعة للفاو في حشد الموارد الخارجة عن الميزانية، ويشجع الأمانة على جعل موظفي الفاو ذوي الصلة يعملون عن كثب مع موظفي الوكالة في هذه الجهود؛

١٣- ويشجّع الأمانة على المضي في تعزيز شراكتها مع الفاو ومواصلة تعديل وتكييف عملها بشأن عمليات تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات وخدمات نقل التكنولوجيا، الخاصة بها، بما يستجيب لطلبات واحتياجات الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة، ولا سيما على ضوء الأهداف الاستراتيجية للفاو؛

١٤- ويقدِّر الأنشطة المستمرة التي تقوم بها الأمانة فيما يتعلق بالتأهب والتصدي للطوارئ النووية والإشعاعية، ولا سيما في مجالي التدابير الزراعية المضادة واستراتيجيات الاستصلاح الرامية إلى التخفيف من حدة الآثار المباشرة والأطول أجلاً الناشئة من التلوث بالنويدات المشعة، ويحث الأمانة على وضع تكنولوجيات وأدلة وبروتوكولات وإرشادات لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التعامل مع التلوث بالنويدات المشعة في مجال الأغذية والزراعة؛

١٥- ويشجع الشعبة المشتركة بين الفاو والوكالة على مواصلة التصدي للتحديات التي تطرحها الاتّجاهات العالمية الرئيسية المحيطة بالتنمية الزراعية، لكي تضمن إلى أقصى حد ممكن زيادة صمود سبل كسب المعيشة أمام التهديدات والأزمات في مجال الزراعة، بما في ذلك التكيف لتغير المناخ والتخفيف من آثاره؛

١٦- ويحثّ الأمانة على مواصلة تعزيز جهودها في السعي إلى الحصول على أموال خارجة عن الميزانية لتعزيز أنشطتها البحثية في مجال التأهب والتصدي للطوارئ النووية، مع التركيز بوجه خاص على مجال الأغذية والزراعة؛

١٧- ويرجو من المدير العام أن يقدّم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته العادية الثانية والستين (٢٠١٨).

٦-
تحديث مختبرات التطبيقات النووية التابعة للوكالة في زايبرسدورف

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالفقرة ٩ من القرار GC(55)/RES/12.A.1، التي طلب فيها المؤتمر العام من الأمانة أن تبذل، مع الدول الأعضاء، جهوداً لتحديث مختبرات الوكالة للتطبيقات النووية في زايبرسدورف، وبالتالي ضمان إتاحة أقصى حد من الفوائد للدول الأعضاء، وخصوصاً النامية منها،

(ب) وإذ يذكّر كذلك بالقرارات الأخرى التي تقتضي بأن تكون مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف ملائمة تماماً للغرض المتوخى (كالقرار GC(56)/RES/12.A.2، بشأن تطوير تقنية الحشرة العقيمة لاستئصال و/أو كبح البعوض الناقل للملاريا؛ والقرار GC(57)/RES/12.A.3، بشأن دعم الحملة الأفريقية لاستئصال ذباب تسي تسي وداء المثقبيات التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي؛ والقرار GC(56)/RES/12.A.4، بشأن تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في مجال الأغذية والزراعة؛ والقرار GC(57)/RES/9.13، بشأن التأهب والتصدي للحادثات والطوارئ النووية والإشعاعية؛ والقرار GC(57)/RES/11، بشأن تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة)،

(ج) وإذ يسلّم بالتطبيقات المتزايدة للتكنولوجيات النووية والإشعاعية، وفوائدها الاقتصادية والبيئية في طائفة واسعة من المجالات، والدور الحيوي الذي تضطلع به مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف في توضيح واستحداث التكنولوجيات الجديدة ونشرها في الدول الأعضاء، والزيادة الهائلة التي شهدتها السنوات الأخيرة في الدورات التدريبية ذات الصلة وفي توفير الخدمات التقنية،

(د) وإذ يقرّ مع التقدير بالدور الرائد الذي تقوم به مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف على صعيد العالم أجمع في إنشاء شبكات عالمية للمختبرات في عدة مجالات، كشبكات مكافحة الأمراض الحيوانية التي يتم دعمها من خلال مبادرة الاستخدامات السلمية، ومبادرة صندوق النهضة الأفريقي ومبادرات عديدة أخرى،

(هـ) وإذ يسلّم كذلك بالحاجة الملحّة لتحديث مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف كي تستجيب لتطور نطاق وتعقُّد الطلبات التي تتلقاها وتزايد الطلبات التي تقدّمها الدول الأعضاء، ولكي تواكب التطورات التكنولوجية المتزايدة بسرعة،

(و) وإذ يشدّد على أهمية المختبرات الملائمة للغرض المتوخى والتي تمتثل لمعايير الصحة والأمان وتمتلك البنية الأساسية المناسبة،

(ز) وإذ يدعم مبادرة المدير العام بشأن تحديث مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف التي أعلن عنها في كلمته أمام الدورة العادية السادسة والخمسين للمؤتمر العام،

(ح) وإذ يذكّر بالقرار GC(56)/RES/12.A.5، وبصفة خاصة الفقرة ٤ منه، حيث يطلب المؤتمر العام من الأمانة "أن تضع خطة عمل استراتيجية شاملة لتحديث مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف، وأن تقدم مفهوماً ومنهجية لبرنامج التحديث القصير الأجل والمتوسط الأجل والطويل الأجل، وأن تبيّن الخطوط العريضة لرؤية كل مختبر من مختبرات التطبيقات النووية الثمانية ودوره المستقبلي"،

(ط) وإذ يذكّر كذلك بتقرير المدير العام إلى مجلس المحافظين (الوثيقة GC(57)/INF/11) الذي يوضّح الأنشطة والخدمات التي تقوم بها مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف بهدف إفادة الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، ويحدد حجم الاحتياجات والمطالب المتوقعة في المستقبل للدول الأعضاء ويحدد أيضاً الفجوات الكائنة حالياً والمتوقعة في المستقبل،

(ي) وإذ يرحب بتقرير المدير العام إلى مجلس المحافظين بشأن استراتيجية تجديد مختبرات العلوم والتطبيقات النووية في زايبرسدورف، على النحو الوارد في الوثيقة GOV/INF/2014/11، التي تحدد الخطوط العريضة للعناصر الضرورية والموارد المطلوبة لضمان مختبرات ملائمة للغرض المتوخى، وهو ما يُعرف بمشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية (مشروع التجديد) (ReNuAL)، الذي سينفذ اعتباراً من الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في حدود ميزانية مستهدفة بمبلغ ٣١ مليون يورو، والإضافة للاستراتيجية بالصيغة الواردة في الوثيقة GOV/INF/2014/11/Add.1 التي تتضمن تحديثاً للاستراتيجية يحدّد العناصر الإضافية بالصيغة الواردة في الفقرة ١٥ من الاستراتيجية، وهو ما يعرف بالعناصر الإضافية لمشروع

تجديد مختبرات التطبيقات النووية (مشروع التجديد+) (ReNuAL+)، وتفكير الوكالة في إرساء قدرات مختبر مستوى السلامة البيولوجية ٣ الخاصة بها،

(ك) وإذ يرحب كذلك بتقرير المدير العام، الوارد في المرفق ٢ بالوثيقة GOV/2016/34-GC(60)/5 والمقدّم إلى مجلس المحافظين بشأن التقدم المحرز في إعداد وتنفيذ مشروع التجديد منذ الدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام،

(ل) وإذ يلاحظ استكمال التصاميم لمختبر مكافحة الآفات الحشرية الجديد، وللمبنى الجديد للمختبر المرن القابل للتعديل، وللمستودع الجديد لإيواء معجل خطي طبي باعتبار تلك التصاميم الخطوات التمهيدية الأخيرة قبل البدء في التشييد، مع أعمال البنية الأساسية للموقع التي بدأت في آذار/مارس ٢٠١٦،

(م) وإذ يلاحظ كذلك الوثيقة GOV/INF/2016/4 المعنونة "مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية (مشروع التجديد)"، التي قدّمت معلومات مستوفاة إلى الدول الأعضاء عن التقدم المحرز ووصفًا للنطاق المنقّح للمشروع،

(ن) وإذ يُسلِّم بأنّ النطاق المنقّح لمشروع التجديد يشمل الآن هيكل مختبر مكافحة الآفات الحشرية الذي سيتم تشييده بالكامل مع أكبر قدر ممكن من مرافقه الداخلية، وجناحين من الأجنحة الثلاثة للمختبر المخطط لها أصلاً واللذين سيتم تشييدهما وتشطيبهما بالكامل، ومعظم عناصر البنية الأساسية اللازمة وبعض المعدات اللازمة، ضمن الميزانية المستهدفة بمبلغ ٣١ مليون يورو،

(س) وإذ يلاحظ بأنّ بعض عناصر استراتيجية مشروع التجديد على النحو الوارد في الوثيقة GOV/INF/2014/11 بعنوان "استراتيجية تجديد مختبرات العلوم والتطبيقات النووية في زايبرسدورف" قد تم ترحيلها إلى مشروع التجديد+،

(ع) وإذ يلاحظ كذلك بأنّ عقد التشييد تم إرساؤه في آذار/مارس ٢٠١٦ وأن الأشغال بدأت في كل من مختبر مكافحة الآفات الحشرية والمختبر المرن القابل للتعديل في تموز/يوليه ٢٠١٦ على أن يتم التشييد الكامل لمختبر مكافحة الآفات الحشرية مع استكمال نسبة ٦٠٪ من مرافقه الداخلية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ومن المفترض أن يُستكمل بحلول منتصف عام ٢٠١٨ تشييد جناحي المختبر المرن القابل للتعديل والبنية الأساسية اللازمة،

(ف) وإذ يسلِّم بأهمية قدرات مختبر مستوى السلامة البيولوجية ٣ التابع للوكالة في دعم جهود الدول الأعضاء لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأمراض الحيوانية المنشأ، وإذ يعرب عن تقديره للتعاون الجيد مع السلطات النمساوية، خاصة مع الوكالة النمساوية للصحة وسلامة الأغذية التي بدأت تتيح الوصول والاستخدام بشكل كامل للمرفق الجديد لمختبر مستوى السلامة البيولوجية ٣ التابع لها في مودلينغ مما يحسن من قدرة الوكالة على تقديم مزيد من المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجال مكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأمراض الحيوانية المنشأ، وإذ يلاحظ أيضاً تقديم الحكومة النمساوية توليفة من الأراضي والبنى الأساسية والخدمات التقنية تقدر قيمتها بـ ٢ مليون يورو حتى تتمكن الوكالة من إرساء قدرات مختبر مستوى السلامة البيولوجية ٣ الخاصة بها في نفس المرفق في مودلينغ،

(ص) وإذ يرحب بملاحظة أنّه منذ بداية الدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام، أُعلن عن ٢٠ مساهمة مالية لمشروع التجديد، تم التعهد بها أو توفيرها على الصعيد الثنائي من جانب ١٨ دولة عضواً، وعلى الصعيد الجماعي من جانب الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين (اتفاق أفرا)، الذي يضم ٣٩ دولة عضواً، بما يبلغ حوالي ١٣,٢ مليون يورو مما رفع من مجموع الأموال الخارجة عن الميزانية اللازمة لتوفير التمويل الكامل لمشروع التجديد إلى ٢٠,٦ مليون يورو من الأموال الخارجة عن الميزانية ،

(ق) وإذ يرحب أيضاً بالمساهمات المالية والعينية فضلاً عن الخبراء المجانيين لتنفيذ مشروع التجديد، المقدمين من الدول الأعضاء الـ٢٥ التالية: الاتحاد الروسي وإسبانيا وأستراليا وإسرائيل وألمانيا وإندونيسيا وباكستان وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وسويسرا والصين وفرنسا وكازاخستان وكندا والكويت وماليزيا والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة ومنغوليا والنرويج والنمسا ونيوزيلندا والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وأيضاً أفرا، من أجل تعزيز دعم تنفيذ المشروع بالكامل،

(ر) وإذ يُسلّم بجهود المجموعة غير الرسمية للدول الأعضاء المعروفة باسم 'أصدقاء مشروع التجديد' التي تعكف بنشاط على تيسير تعبئة الموارد للمشروع، وتشجيع جميع الدول الأعضاء، التي هي في وضع يمكِّنها من إتاحة الموارد لدعم هذه الأنشطة، على القيام بذلك،

(ش) وإذ يُسلّم كذلك بالجهود المبذولة على كل من الصعيدين الثنائي والإقليمي لتعبئة الموارد من قبيل الندوة التي عُقدت في الكويت في شباط/فبراير ٢٠١٦ عن التطبيقات النووية من أجل التنمية المستدامة في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي فضلاً عن الجهود الرامية إلى استقطاب الدعم من الجهات المانحة غير التقليدية، بما في ذلك صانعو المعدات والمؤسسات ورابطات قطاع الصناعة بما يفضي إلى تحقيق تقدم كبير في العمل مع الصانعين لاستحداث أسلوب لإعارة المعدات بلا تكلفة،

(ت) وإذ يشدِّد على أن إنجاز عناصر مشروع التجديد التي تم ترحيلها إلى مشروع التجديد+ في الوثيقة GOV/INF/2016/4، ولا سيما الإنجاز الكامل لمختبر مكافحة الآفات الحشرية، والمختبر المرن القابل للتعديل فضلاً عن تشييد مستودع لمختبر قياس الجرعات، ينبغي أن يتصدر الأولويات لتعبئة الموارد،

(ث) وإذ يلاحظ بأنّه يجري حاليًا التخطيط للعناصر الأولية لمشروع التجديد+ على النحو المحدّد في الوثيقة GOV/INF/2014/11/Add.1،

(خ) وإذ يلاحظ مع التقدير أنه تم البدء في تنفيذ مشروع التجديد بمبلغ أولي قدره ٢,٦ مليون يورو في السنة، على النحو المنصوص عليه في برنامج الوكالة وميزانيّتها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وبمبلغ قدره ٢,٥ مليون يورو في عام ٢٠١٦ ومبلغ ٢,٥ مليون يورو المخطط له لعام ٢٠١٧ ضمن برنامج وميزانية فترة ٢٠١٦-٢٠١٧،

١- يُشدِّد على الحاجة إلى أن تواصل الوكالة، وفقاً لنظامها الأساسي، ممارسة أنشطة البحث والتطوير التكييفية في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها، التي تمتلك الوكالة فيها مزية مقارنة، وأن تُبقي تركيزها على مبادرات بناء القدرات وتقديم الخدمات التقنية كي تلبي ما للدول الأعضاء من احتياجات أساسية متعلقة بالتنمية المستدامة؛

٢- ويطلب من الأمانة أن تسعى إلى ضمان تلبية الاحتياجات الماسة والطلبات المقبلة المتوقعة للدول الأعضاء فيما يتعلق بخدمات هذه المختبرات، بما يتناسب مع مكانة مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف في إطار الوكالة، وفي حدود هدف التمويل الإجمالي لمشروع التجديد؛

٣- ويشجِّع الأمانة على مواصلة تنفيذ التوصيات الرئيسية للفريق الاستشاري الدائم المعني بالتطبيقات النووية فيما يتعلق بتحديد أولويات إعادة تصميم وتوسيع البنية الأساسية، بما في ذلك المباني وترتيبات الأمان والأمن والإدارة وضمان أن يفضي المشروع إلى مختبرات ملائمة تمامًا للغرض وتلبي احتياجات الدول الأعضاء؛

٤- ويشجِّع الأمانة على مواصلة استكشاف إمكانيات الحصول على تمويل خارج عن الميزانية من مانحين غير تقليديين، واجراء تقييم لإمكانية التعاون مع القطاع الخاص، في حدود القواعد واللوائح المالية والإدارية للوكالة، بهدف وضع ترتيبات لاقتناء المعدات بتكاليف منخفضة أو بلا تكاليف؛

٥- ويناشد الأمانة مواصلة اتباع استراتيجية خاصة بالمشروع لتعبئة الموارد تلتمس الموارد من الدول الأعضاء، والمؤسسات والقطاع الخاص، ويشجِّع إقامة شراكات فيما بين هذه الجهات ويشجِّع كذلك الأمانة على التفكير في تخصيص موارد مالية للمشروع من الوفورات أو من المكاسب في الكفاءة، بالتشاور مع الدول الأعضاء؛

٦- ويناشد كذلك الأمانة بأن تواصل وضع توليفات لتعبئة الموارد المستهدفة التي ستوافق اهتمامات المانحين المحتملين مع احتياجات مشروع التجديد+؛ وتحديد أولويات العناصر التي كانت مُدرجة أصلاً في النطاق المعدّل لمشروع التجديد والتي تم ترحيلها الآن إلى مشروع التجديد+،

٧- ويطلب من الأمانة تقديم معلومات عن الموارد المالية اللازمة للتنفيذ المقبل وتوضيح المجالات التي تحتاج إلى موارد لكي تلائم الجداول الزمنية للتنفيذ؛

٨- ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم التزامات ومساهمات مالية، فضلًا عن المساهمات العينية في الوقت المناسب، وكذلك تسهيل التعاون مع الشركاء الآخرين، حسب الغرض، بما في ذلك المؤسسات والقطاع الخاص، لضمان انجاز مختبر مكافحة الآفات الحشرية بكامل وظائفه، وكذلك تشييد الجناح الثالث للمختبر المرن القابل للتعديل بكامل وظائفه، في أبكر وقت ممكن من أجل ضمان تحقيق وفورات في التكلفة؛

٩- ويطلب من الأمانة الاضطلاع بأنشطة التخطيط من أجل القيام بشكل مناسب بتحديد نطاق العناصر اللازمة لإنجاز عملية تجديد مختبرات التطبيقات النووية على النحو المحدّد في الوثيقة GOV/INF/2014/11/Add؛

١٠- ويدعو كذلك الدول الأعضاء، استنادًا إلى المعلومات المتاحة من جهود التخطيط الراهنة التي تقوم بها الأمانة، إلى تقديم المساهمات الملائمة لدعم إنجاز تجديد مختبرات التطبيقات النووية في زايبرسدورف، حسبما

هو منصوص عليه في الإضافة لاستراتيجية تجديد مختبرات العلوم والتطبيقات النووية في زايبرسدورف، وكما هو وارد في الوثيقة GOV/INF/2014/11 ولكي يتسنى لتلك العناصر ضمن مشروع التجديد+ أن تُنفّذ في أقرب وقت ممكن، بالتشاور مع الدول الأعضاء؛

١١- ويشجِّع 'أصدقاء مشروع التجديد'، تحت الرئاسة المشتركة لجنوب أفريقيا وألمانيا، وجميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم تنفيذ المشروع مع التركيز على تعبئة الموارد في الوقت المناسب؛

١٢- ويطلب من المدير العام أن يقدم إليه في دورته العادية الحادية والستين (٢٠١٧) تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

باء-
تطبيقات القوى النووية

١-
عام

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكّر بالقرار GC(59)/RES/12 وبقرارات المؤتمر العام السابقة بشأن تعزيز أنشطة الوكالة المتعلِّقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها،

(ب) وإذ يلاحظ أنَّ أهداف الوكالة حسبما نصَّت عليها المادة الثانية من نظامها الأساسي تشمل *"تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذريّة في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"* ،

(ج) وإذ يلاحظ كذلك أنَّ وظائف الوكالة المنصوص عليها في نظامها الأساسي تتضمن *"تشجيع ومساعدة البحث في مجال الطاقة الذرية وتطبيقها العملي للأغراض السلمية"* ، و*"تيسير تبادل المعلومات العلمية والتقنية"* ، و*"تشجيع تبادل وتدريب العلميّين والخبراء في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية"* ، بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية،

(د) وإذ يذكّر بأهمية إشراك الدول الأعضاء في عملية صياغة ونشر المنشورات الهامة في مجال الطاقة النووية،

(هـ) وإذ يلاحظ أنَّ التعبير "البلدان التي توسِّع برامجها أو توسيع برامج القوى النووية" المستخدم في القرار الحالي يشير في الأغلب إلى البلدان المستأنفة لتلك البرامج التي لديها برامج للقوى النووية، والتي تفكِّر اليوم في أن تكون لديها محطة واحدة أو أكثر من محطات القوى النووية العصرية أو تسعى بفاعلية إلى ذلك،

(و) وإذ يلاحظ القيمة المستمرة لخطط العمل المتكاملة التي تُتيح إطارًا تشغيليًا لتقديم المستوى الأمثل للمساعدة التي توفِّرها الوكالة دعمًا للدول الأعضاء التي لديها برامج نووية وطنية جديدة ومتوسِّعة، وتشير هذه الأخيرة في الأغلب إلى البلدان التي توسِّع برامجها،

(ز) وإذ يقرُّ بقيمة مساهمة الأمانة وقسم إرساء البنية الأساسية النووية التابع لها في توفير نهج منسَّق إزاء مساعدة الدول الأعضاء في مجال البنية الأساسية النووية،

(ح) وإذ يقرُّ بأنَّ هناك إجراءات اتخذتها الأمانة والدول الأعضاء فيما يتعلق بالقوى النووية استجابة للدروس المستفادة من حادث فوكوشيما داييتشي من أجل تحسين قوة محطات القوى النووية ومرافق دورة الوقود، وكذلك الفعالية البشرية والتنظيمية، وإذ يشدِّد على الحاجة إلى ضمان دعم تقني مختص في كل مرحلة من مراحل العمر التشغيلي لأي محطة قوى نووية لأغراض عمليات التشغيل الآمن والموثوق،

(ط) وإذ يذكّر بأنَّ إطلاق برامج جديدة للقوى النووية وصونها وتوسيعها يتطلب تطوير بنية أساسية مناسبة وتنفيذها وتحسينها باستمرار من أجل ضمان الاستخدام المأمون والآمن والفعال والمستدام للقوى النووية، وتنفيذ أعلى معايير الأمان النووي، مع إيلاء الاعتبار لمعايير الوكالة وإرشاداتها وللصكوك الدولية ذات الصلة، فضلاً عن إظهار التزام قوي وطويل الأجل من جانب السلطات الوطنية بإرساء تلك البنية الأساسية وصونها،

(ي) وإذ يسلِّم بالاهتمام المتزايد لدى عدد من الدول الأعضاء بتصاميم مفاعلات الجيل التالي،

(ك) وإذ يشجِّع الدول الأعضاء المهتمة، بما يشمل مستخدمي التكنولوجيا ومالكيها على حد سواء، على أن تدرس على نحو مشترك تحسين الابتكارات المتصلة بالمفاعلات النووية ودورات الوقود والنُهُج المؤسسية، مثلا في إطار المشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية (مشروع إنبرو)،

(ل) وإذ يسلِّم بأنَّ المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم/النمطية يمكن أن تكون مناسبة جدًا للشبكات الكهربائية الصغيرة في العديد من الدول الأعضاء النامية ذات البنى الأساسية الأقل تطورًا، وأنها بالنسبة لبعض الدول الأعضاء المتقدِّمة يمكن أن تكون أحد السبل للاستعاضة عن مصادر القوى الصغيرة والمتوسطة الحجم البالية أو المتقادمة أو التي تطلق كميات كبيرة من الكربون، وإذ يلاحظ بأنَّ المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم/النمطية يمكن أن تؤدي دورًا هامًا في نظم تدفئة الأحياء السكنية وتحلية المياه وإنتاج الهيدروجين في المستقبل، ولها إمكانيات لاستخدامها في نظم الطاقة الابتكارية،

(م) وإذ يذكِّر بأنَّ تطوير نظم النيوترونات السريعة الابتكارية ودورات الوقود المغلقة ودورات الوقود البديل (مثل الثوريوم واليورانيوم المعاد تدويره) يعتبره الكثيرون خطوات نحو ضمان إمدادات مستدامة من الطاقة على المدى البعيد يمكن أن تمدِّد عمر موارد الوقود النووي وتساهم في إيجاد حلول فعالة للتصرف في النفايات النووية،

(ن) وإذ يلاحظ تزايد عدد الطلبات الواردة من الدول الأعضاء للحصول على المشورة بشأن استكشاف موارد اليورانيوم وبشأن التعدين والمعالجة من أجل الإنتاج المأمون والآمن والفعال لليورانيوم مع تقليص الأثر البيئي إلى أدنى حدّ، وإذ يُقرُّ بأهمية المساعدة التي تقدمها الوكالة في هذا الميدان،

(س) وإذ يلاحظ أهمية تحديد موارد اليورانيوم غير المكتشَفَة أو الثانوية، وإذ يؤكِّد ضرورة دعم استصلاح مناجم اليورانيوم كجزء من برنامج نووي مستدام،

(ع) وإذ يرحِّب بالتوقيع على اتفاق الدولة المضيفة بين الوكالة وكازاخستان، والتوقيع على اتفاق العبور بين الوكالة والاتحاد الروسي لدعم تنفيذ مصرف اليورانيوم الضعيف الإثراء،

(ف) وإذ يحيط علمًا بالقرار الذي اتُخِذ من أجل تشييد مرفق جديد مخصص، بالتعاون مع كازاخستان، لضمان تشغيل مصرف اليورانيوم الضعيف الإثراء المقبل وفقًا لمعايير الأمان وإرشادات الأمن النووي الصادرة عن الوكالة،

(ص) وإذ يلاحظ كذلك سير عمل احتياطي اليورانيوم الضعيف الإثراء الكائن في أنغارسك بالاتحاد الروسي، المشتمل على ١٢٠ طنًا من اليورانيوم الضعيف الإثراء تحت إشراف الوكالة،

(ق) وإذ يدرك توفر إمدادات الوقود الأمريكية المضمونة، وهي مصرف يتضمن حوالي ٢٣٠ طناً من اليورانيوم الضعيف الإثراء، لمواجهة حالات تعطل الإمدادات في البلدان التي تنفذ برامج نووية مدنية سلمية،

(ر) وإذ يقرُّ بالدور الذي ينبغي أن يضطلع فيه التصرف بفعالية في الوقود المستهلك والنفايات المشعة في تفادي فرض أعباء لا داعي لها على الأجيال المقبلة، وإذ يقرُّ بأنه، بينما ينبغي لكل دولة عضو، في حدود ما يتوافق مع أمان التصرف في تلك المواد، أن تتخلص من النفايات المشعة التي تنتجها، يجوز في أحوال معينة دعم التصرف المأمون والفعال في الوقود المستهلك والنفايات المشعة عن طريق عقد اتفاقات فيما بين الدول الأعضاء بشأن استخدام المرافق الكائنة في إحداها لكي تستفيد منها جميعها،

(ش) وإذ يشدِّد على أهمية معايير أمان الوكالة المتصلة بالتصرف في النفايات المشعة والوقود النووي المستهلك ومزايا التعاون الوطيد مع المنظمات الدولية،

(ت) وإذ يقرُّ بأنَّ إرساء بنية أساسية قوية للأمان والأمن وعدم الانتشار في الدول التي تفكِّر في الأخذ بمحطات القوى النووية مسألة جوهرية لأي برنامج نووي، وإذ يشدِّد على أنَّ استخدام القوى النووية يجب أن يقترن في جميع المراحل بالتزاماتٍ بتحقيق أعلى معايير الأمان والأمن طوال عمر محطات القوى وبالتنفيذ المتواصل لتلك الالتزامات، وبضمانات فعالة، بما يتسق مع التشريعات الوطنية للدول والالتزامات الدولية لكلٍّ منها، وإذ يرحِّب بالمساعدة التي تقدمها الوكالة في هذه المجالات،

(ث) وإذ يشدِّد على ضرورة ضمان التصرف الفعال في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، والإخراج من الخدمة والاستصلاح بأسلوب آمن ومستدام، وإذ يؤكِّد الدور الهام للعلوم والتكنولوجيا في مواجهة هذه التحديات باستمرار، ولا سيما من خلال الابتكارات،

(خ) وإذ يقرُّ بالجهود المتواصلة والتقدم الجيِّد الذي أُحرِز في موقع فوكوشيما دايتشي، مع ملاحظة التحديات الهائلة المتبقية في الإخراج من الخدمة والاستصلاح البيئي والتصرف في النفايات المشعة،

(ذ) وإذ يسلِّم بأنَّ من الضروري للدول الأعضاء التي تختار استخدام القوى النووية أن تُشرك الجمهور في حوار يستند إلى العلوم ويتسم بالشفافية،

(ض) وإذ يُقرُّ بأنَّ تزايد عدد المفاعلات المغلقة يزيد من الحاجة إلى جمع الخبرات ووضع أساليب وتقنيات مناسبة للإخراج من الخدمة والاستصلاح البيئي والتصرف في الأحجام الكبيرة من النفايات المشعة، بما في ذلك المياه الملوثة، الناتجة عن ممارسات موروثة وحوادث إشعاعية أو نووية،

(أ أ) وإذ يسلِّم بالتقدم المحرز في مجال التخلص الجيولوجي العميق من الوقود النووي المستهلك أو النفايات القوية الإشعاع، وإذ يسلِّم كذلك بالأهمية الجوهرية لإشراك السلطات الوطنية، ومنها الهيئات الرقابية، من أجل تعزيز مشاركة الجهات المعنية،

(ب ب) وإذ يُقر بالحاجة لأن تقيّم الدول الأعضاء وتدير الالتزامات المالية اللازمة لتخطيط وتنفيذ برامج التصرف في النفايات المشعة، بما في ذلك التخلص منها،

(ج ج) وإذ يشيد بجهود الأمانة المتواصلة لكي يتسنى التخلص بأمان وفعالية من المصادر المختومة المهملة داخل حفر، وإذ يسلِّم بالتعهد الكندي لكي يتسنى تنفيذ المشاريع في غانا وماليزيا،

(د د) وإذ يلاحظ خدمة الاستعراض المتكاملة الخاصة بالوكالة والمتعلقة بالتصرف في النفايات المشعة والوقود المستهلك، وبرامج الإخراج من الخدمة والاستصلاح، وإذ يرحِّب بالطلبات من طرف أستراليا وبولندا وفرنسا لكي تستضيف كل واحدة منها بعثة في عام ٢٠١٧، ومن طرف إسبانيا لاستضافة بعثة في عام ٢٠١٨،

(هـ هـ) وإذ يقرُّ بنجاح المؤتمر الدولي بشأن تطوير تنفيذ برامج الإخراج من الخدمة والاستصلاح البيئي على الصعيد العالمي، الذي عُقد في إسبانيا في أيار/مايو ٢٠١٦، وإذ يلاحظ الدعوة الموجَّهة إلى الدول الأعضاء للتوصل إلى توافق في الآراء حول المسائل التي يمكن للتعاون فيها دوليًا أن يسهم في الإخراج من الخدمة والاستصلاح بأمان وبفعالية من حيث التكلفة، حيثما انطبق ذلك،

(و و) وإذ يذكِّر بخطة العمل الدولية بشأن إخراج المرافق النووية من الخدمة، التي اعتُمدت في الدورة العادية الثامنة والأربعين للمؤتمر العام GC(48)/RES/10،

(ز ز) وإذ يسلِّم بأنَّ الأمانة استضافت في حزيران/يونيه ٢٠١٥ المؤتمر الدولي المعني بالتصرف في الوقود المستهلك من مفاعلات القوى النووية: نهج متكامل بشأن المرحلة الختامية لدورة الوقود،

(ح ح) وإذ يلاحظ كذلك حلقات العمل التي تنظمها الوكالة حول مواضيع حيوية تتعلق بالقوى النووية، مثل التكنولوجيات والاقتصاديات، والقدرة التنافسية لتكنولوجيات القوى النووية وغيرها من تكنولوجيات الطاقة، والتعاون الإقليمي لدعم الانتقال إلى القوى النووية المستدامة، وتطوير البنية الأساسية اللازمة للاستخدام المأمون والآمن والفعال للقوى النووية، وتحلية المياه، وغير ذلك من الاستخدامات غير الكهربائية للقوى النووية، والنُهُج المتقدمة للتصرف في النفايات، ومن بينها التجزئة والتحويل، ودور

مفاعلات البحوث في تطوير برامج القوى النووية، دعمًا لمحطات القوى قيد التشغيل والمستقبلية وفي تدريب العديد من الفنيين من الدول الأعضاء عن طريق دورات إقليمية ووطنية متنوعة،

(ط ط) وإذ يلاحظ تزايد عدد مشاريع التعاون التقني، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء التي تخطط لإدراج أو توسيع برامج توليد القوى النووية في مجال إجراء دراسات الطاقة لتقييم خيارات الطاقة المستقبلية، ولا سيما في نطاق المساهمات المقررة المحددة وطنياً، وفي مجال إرساء البنية الأساسية التقنية والبشرية والقانونية والرقابية والإدارية المناسبة، وإذ يسلِّم بدور الوكالة في تسهيل الاستخدام المأمون والآمن والفعال والمستدام للقوى النووية،

(ي ي) وإذ يذكِّر بأهمية تنمية الموارد البشرية والتعليم والتدريب وإدارة المعارف، ويشدِّد على ما للوكالة من خبرة وقدرة فريدتين على مساعدة الدول الأعضاء في بناء قدراتها الوطنية لدعم الاستخدام المأمون والآمن والفعال في مجال القوى النووية وتطبيقها، وذلك، في جملة أمور، من خلال برنامجها للتعاون التقني،

(ك ك) وإذ يلاحظ أنّ الشواغل الكبيرة بشأن توفر موارد الطاقة والبيئة وأمن الطاقة توحي بأنه يلزم معالجة مجموعة واسعة من خيارات الطاقة بطريقة شاملة لضمان قدرة تلك الخيارات على المنافسة وعدم إضرارها بالبيئة وأنها خيارات مأمونة وآمنة وميسورة التكلفة، بغية دعم النمو الاقتصادي المستدام في جميع الدول الأعضاء،

(ل ل) وإذ يشدِّد على أنَّ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة، إلى جانب اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، قد حدَّدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على أنها أهداف التنمية المستدامة،

(م م) وإذ يحيط علمًا بأنَّ القوى النووية لا ينتج عنها تلوث الهواء أو انبعاثات غازات الدفيئة خلال التشغيل العادي، مما يجعلها واحدة من التكنولوجيات المنخفضة الكربون المتاحة لتوليد الكهرباء،

(ن ن) وإذ يسلِّم بأنه يحق لكل دولة أن تقرِّر أولوياتها وتضع سياستها الوطنية للطاقة وفقاً لمتطلباتها الوطنية، مع إيلاء الاعتبار للالتزامات الدولية ذات الصلة، وأن تستخدم مجموعات متنوعة من مصادر الطاقة عندما تسلك سبيلها الخاص لتحقيق أهدافها بخصوص أمن الطاقة وحماية المناخ على ضوء اتفاق باريس الذي اعتُمِد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف-٢١) الذي عُقد في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

(س س) وإذ يقرُّ بالتحديات التي تكتنف الحصول على تمويلات بمبالغ ضخمة لتشييد محطات القوى النووية كخيار حيوي ودائم في تلبية الاحتياجات من الطاقة، مع مراعاة مخططات التمويل المناسبة، التي قد لا تضم مستثمرين من القطاع العام فحسب وإنما من القطاع الخاص أيضا حيثما يكون ذلك متاحا،

(ع ع) وإذ يراعي المزايا المحتملة التي تمنحها المفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم/النمطية (بما في ذلك التكاليف الرأسمالية الأولية الأكثر انخفاضا، ووقت التشييد الأقصر، والأثر الأصغر لمرونة المواقع، والتوافق الأفضل مع الشبكات الكهربائية الصغيرة، وسمات الأمان المعزَّزة، وملاءمة الاقتران مع مصادر الطاقة المتجددة والتطبيقات غير الكهربائية)،

(ف ف) وإذ يلاحظ الدور المهم الذي تؤديه الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء على إرساء المعارف النووية وصونها وتعزيزها وفي تنفيذ برامج فعّالة لإدارة المعارف على المستوى الوطني ومستوى المنظمات، وإذ يؤكِّد الدور الهام لبرامج إدارة المعارف النووية في تعزيز القدرات التعليمية والتدريبية وإقامة الشبكات في المجال النووي،

(ص ص) وإذ يقرُّ بالدور الذي يمكن أن تؤديه مفاعلات البحوث المشغَّلة بطريقة مأمونة وآمنة وموثوقة والتي تُستخدم استخدامًا جيدًا، في برامج العلوم والتكنولوجيا النووية الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك دعم البحث والتطوير في مجالات العلوم النيوترونية واختبارات الوقود والمواد والتعليم والتدريب،

(ق ق) وإذ يسلِّم مع التقدير بالجهود التي بذلتها الوكالة لتنظيم المؤتمر الدولي المعني بمفاعلات البحوث: إدارتها على نحو مأمون واستخدامها على نحو فعال، الذي يعقد كل أربع سنوات، والذي عزَّز تبادل المعلومات حول مفاعلات البحوث العاملة والمخطط لها، وأتاح منتدى تقاسم فيه أعضاء مجتمع مفاعلات البحوث الدروس المستفادة وتناولوا القضايا والتحديات والاستراتيجيات المشتركة،

(ر ر) وإذ يشيد بالأمانة على أول مركز دولي قائم على مفاعلات البحوث الذي أُعلن عنه خلال الدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام، وعلى القيام خلال الدورة الستين للمؤتمر العام بتسمية الشركة المساهمة المشتركة "المركز العلمي الحكومي – معهد بحوث المفاعلات الذرية" في ديميتروفغراد بالاتحاد الروسي،

(ش ش) وإذ يحيط علمًا بالوثيقة المعنونة *"استعراض التكنولوجيا النووية لعام ٢٠١٦"* (الوثيقة GC(60)/INF/2)، وكذلك بالتقرير المعنون *"تعزيز أنشطة الوكالة المتعلّقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها"* (الوثيقة GC(60)/5)، اللذين أعدتهما الأمانة،

(ت ت) وإذ يسلِّم بإمكانية إحراز تقدم في الاستخدام السلمي لطاقة الاندماج من خلال زيادة الجهود الدولية وبالتعاون النشط من جانب الدول الأعضاء والمنظمات المهتمة بالمشاريع المتصلة بالاندماج، مثل المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، وإذ يلاحظ مؤتمر الوكالة للطاقة الاندماجية الثنائي السنوات الأخير الذي عُقِد في سانت بطرسبرغ بالاتحاد الروسي،

١- يؤكّد أهمية دور الوكالة في تسهيل تطوير واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، من خلال التعاون الدولي بين الدول الأعضاء المهتمة، بما في ذلك التطبيق المحدّد المتمثّل في توليد القوى الكهربائية، وفي مساعدة هذه الدول في ذلك الصدد، وفي تعزيز التعاون الدولي، وفي نشر معلومات متوازنةً توازناً جيداً للجمهور عن الطاقة النووية؛

٢- ويشجِّع الوكالة على مواصلة دعمها للدول الأعضاء المهتمة ببناء قدراتها الوطنية على تشغيل محطات القوى النووية والشروع في برامج قوى نووية جديدة؛

٣- ويشجِّع الدول الأعضاء على وضع برامج ومبادرات مثل مبادرة بناء القدرات، وذلك بإقامة علاقة وثيقة مع الوكالة، من أجل تحسين وترويج إمكانيات جميع الدول الأعضاء؛

٤- ويشيد بالوكالة على المساعدة وخدمات الاستعراض التي تقدِّمها إلى الدول الأعضاء التي تشرع في برامج وطنية للقوى النووية وتستأنف تلك البرامج، ويشجع الدول الأعضاء على أن تستخدم طواعية هذه المساعدة وخدمات الاستعراض التي تقدِّمها الوكالة عند تخطيط وتقييم الجوانب الاقتصادية/الاجتماعية-الاقتصادية لبرامج الطاقة وتطوير بناها الأساسية الوطنية للقوى النووية وتحديد استراتيجياتها الطويلة الأجل للطاقة النووية المستدامة؛

٥- ويشجِّع قسم إرساء البنية الأساسية النووية على مواصلة أنشطته التي تشمل المساعدة التي تقدمها الوكالة إلى البلدان التي تشرع في برامج للقوى النووية أو التي توسِّع تلك البرامج، مثل بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية؛

٦- ويطلب من الأمانة أن توحِّد تطبيق نهج المعالم البارزة (العدد NG-G-3.1 (Rev. 1 من سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة، ٢٠١٥) على كامل نطاق الوكالة على أنه الوثيقة الرائدة لكي تستخدمها الدول الأعضاء في وضع برامج جديدة للقوى النووية وفي رسم خطط العمل المتكاملة المناظرة؛

٧- ويوصي بأن تواصل الأمانة، بالتشاور مع الدول الأعضاء المهتمة، القيام بأنشطة في مجالات التكنولوجيا النووية الابتكارية، بهدف تعزيز البنية الأساسية والأمان والأمن، وتدعيم العلوم والتكنولوجيا والهندسة وبناء القدرات عن طريق استغلال ما هو قائم وما هو مُخطط له من المرافق التجريبية ومفاعلات اختبار المواد، وكذلك وضع أدوات متقدمة للنمذجة والمحاكاة والتحقق من صلاحيتها؛

٨- ويوصي بأن تواصل الأمانة جهودها وتعزِّزها، بالتعاون مع المنظمات والمبادرات الدولية الأخرى ذات الصلة، بهدف مساعدة الدول الأعضاء على وضع نُهج رقابية متينة ومنسَّقة لدعم ترخيص النظم النووية الابتكارية؛

٩- ويرحِّب بقيام الوكالة، بالتعاون مع شركة روزاتوم، بتنظيم المؤتمر الدولي بشأن المفاعلات السريعة ودورات الوقود المتصلة بها: النُّظم النووية من الجيل التالي من أجل تنمية مستدامة، وذلك في ييكاترينبرغ في حزيران/يونيه ٢٠١٧، واشتراك إدارة الأمان والأمن النوويين وإدارة الطاقة النووية في تنظيم المؤتمر الدولي المعني بقضايا الساعة في مجال أمان المنشآت النووية: إيضاح أمان محطات القوى النووية المتقدمة المبرَّدة بالماء، في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٧؛

١٠- ويشجِّع الأمانة على القيام، بالتشاور مع الدول الأعضاء المهتمة، باستكشاف الحاجة إلى إقامة تعاون أوثق في مجال تطوير تكنولوجيا سلاسل المفاعلات المتقدمة، عن طريق استضافة حلقة عمل تهدف إلى النظر في إمكانية إطلاق مشروع جديد بشأن تطوير المفاعلات المتقدمة العاملة بالملح المصهور والمفاعلات المتقدمة المبرّدة به؛

١١- ويشجع الأمانة على بذل جهودها المتعلقة بالحد من عدد الوثائق التي وُضعت صيغتها النهائية ولكن لم تنشر، وبشأن العمل على الاستعراض المنهجي لأقدم الوثائق، بحسب الاقتضاء؛

١٢- ويطلب من الأمانة أن تقوم بانتظام واستباقياً بإطلاع الجهات المعنية على قائمة الوثائق الجاري صياغتها وأن تتيح الفرصة لتلقي مدخلات من الدول الأعضاء المستعدة لذلك؛

١٣- ويسلِّم بأهمية تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء المهتمة بإنتاج اليورانيوم على استحداث وصون أنشطة مستدامة من خلال التكنولوجيا الملائمة والبنية الأساسية وإشراك الجهات المعنية وتنمية الموارد البشرية الماهرة، ويشجع الوكالة على التعاون مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لنشر الطبعة السادسة والعشرين من الكتاب الأحمر بشأن موارد اليورانيوم وإنتاجه والطلب عليه؛

١٤- ويتطلع إلى قيام الأمانة بتنظيم الندوة الدولية الرابعة المعنونة 'مادة خام اليورانيوم اللازمة لدورة الوقود النووي: المسائل المرتبطة بالاستكشاف والتعدين والإنتاج والعرض والطلب والاقتصاديات والبيئة' (URAM 2018)، المتوقع أن تُعقد في عام ٢٠١٨،

١٥- ويرحِّب بالجهود التي تبذلها الأمانة في الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال نمذجة سلوك الوقود النووي في ظروف الحوادث والتنبؤ بذلك السلوك وتحسين فهمه، وذلك مثلا من خلال المشاريع البحثية المنسقة؛

١٦- ويرحب باعتزام التوقيع مع الصين في النصف الأول من عام ٢٠١٧ على اتفاق العبور، من أجل دعم تشغيل مصرف اليورانيوم الضعيف الإثراء؛

١٧- ويرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة لضمان أن تكون عملية اقتناء اليورانيوم الضعيف الإثراء لمصرف اليورانيوم الضعيف الإثراء عملية منصفة، مع التنظيم المرتقب لحلقة عمل تضم خبراء من أجل التمكين من الانفتاح وتجنُّب التأثير غير المشروع على العملية؛

١٨- ويشجع على النقاش بين الدول الأعضاء المهتمة حول وضع نهوج متعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي، بما في ذلك، من ناحية، إمكانيات إرساء آليات لضمان إمدادات الوقود النووي، ومن الناحية الأخرى المخططات الممكنة للمرحلة الختامية من دورة الوقود، مع التسليم بأن أي نقاش حول هذه المسائل ينبغي أن يجري بطريقة غير تمييزية وشاملة لجميع المعنيين وشفافة، وأن يحترم حقوق كل من الدول الأعضاء في تطوير قدراتها الوطنية؛

١٩- ويرجو من الأمانة أن تواصل وتعزّز جهودها المتعلقة بالقوى النووية ودورة الوقود والتصرف في النفايات المشعة، مع التركيز بصفة خاصة على المجالات التقنية التي هي في أمسّ الحاجة إلى التحسين وإحراز التقدّم وتعزيز التعاون الدولي؛

٢٠- ويشجِّع على التعاون الدولي في مجال التصرف المأمون في الوقود المستهلك والنفايات المشعة، فضلاً عن استكشاف نهُج متعددة الأطراف بشأن التخزين والتخلص؛

٢١- ويشجع على النشر المرتقب للتقرير الذي يبين نتائج مشروع "الحالة والاتجاهات بشأن الوقود المستهلك والنفايات المشعّة" لعام ٢٠١٣، الذي استُهل كنشاط مشترك لثلاث وكالات - وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمفوضية الأوروبية؛

٢٢- ويشدد في هذا الصدد على أهمية التصرف المأمون في الوقود المستهلك، الذي يشمل بالنسبة لبعض البلدان إعادة المعالجة وإعادة التدوير، وكذلك التصرف المأمون في النفايات المشعة و/أو التخلّص المأمون منها، لأغراض من بينها تحقيق التنمية المأمونة والآمنة والكفؤة والمستدامة للعلوم والتكنولوجيا النووية، بما في ذلك القوى النووية، ولتجنب فرض أعباء لا مبرر لها على أجيال المستقبل؛

٢٣- ويشجِّع الأمانة على مواصلة إعداد وثائق الأمان والوثائق التقنية بشأن التصرف في الكميات الكبيرة من النفايات التي تنتج في أعقاب وقوع حادث نووي أو إشعاعي، وبشأن تنفيذ مشاريع الإخراج من الخدمة والاستصلاح البيئي بعد وقوع الحوادث؛

٢٤- ويشجع الأمانة على تعزيز تبادل المعلومات من أجل تحسين تكامل النُهُج إزاء المرحلة الختامية من دورة الوقود، التي تؤثر على قابلية الوقود النووي المستهلك للاسترجاع ونقله وإعادة تدويره، وذلك مثلا من خلال تنسيق مشاريع البحوث؛

٢٥- ويشجع الأمانة على بذل جهودها بشأن "حالة واتجاهات التصرّف في النفايات المشعة"، بنشر سلسلة من التقارير عن الأرصدة العالمية من النفايات المشعة والوقود النووي المستهلك وعن ترتيبات التصرف فيها؛

٢٦- ويرجو من الوكالة أن تضع وثائق معالم رئيسية وإرشاد بشأن الإخراج من الخدمة وخطط عمل لدعم الإخراج من الخدمة، وذلك، في جملة أمور، بوضع إطار للتعاون الدولي على التنفيذ بهدف العمل على التنفيذ المأمون والآمن والكفؤ والمستدام لهذه الأنشطة؛

٢٧- ويشجِّع الأمانة على الترويج لمفهوم خدمة استعراض النظراء أرتميس، مع شرح فوائد هذه الخدمة كوسيلة لتشجيع الدول الأعضاء على دعوة استعراضات النظراء المذكورة حيثما يكون ذلك مناسبًا؛

٢٨- ويشجِّع كذلك على زيادة تعزيز معايير الأمان الصادرة عن الوكالة والتعاون القوي مع المنظمات الدولية، وذلك مثلا من خلال قاعدة بيانات التصرف في النفايات المتاحة على الشبكة؛

٢٩- ويرحِّب بالجهود التي تبذلها الوكالة لتوفير معلومات أكثر تفصيلا بشأن تصميم وتشييد وتشغيل وإغلاق مرافق التخلص من النفايات المشعة، وبذلك مساعدة الدول الأعضاء، بما فيها البلدان التي تستهل برامج للقوى النووية، على وضع وتنفيذ برامج تخلص ملائمة؛

٣٠- ويحيط علمًا بنجاح المؤتمرات الوزارية المعنية بالقوى النووية في العالم برمّته، وحالتها وتطوّرها في المستقبل، مع التركيز بوجه خاص على القوى النووية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالأمان، التي نظَّمتها الوكالة في باريس بفرنسا وبيجين بالصين وسانت بطرسبرغ بالاتحاد الروسي، في الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ و٢٠١٣ على التوالي، ويرحِّب بعرض الإمارات العربية المتحدة استضافة المؤتمر الوزاري المقبل بهذا الصدد في عام ٢٠١٧، ويشجِّع الدول الأعضاء المهتمة على المشاركة في هذه الفعالية الهامة؛

٣١- ويشجِّع الوكالة على مواصلة تنظيم حلقات العمل لبناء القدرات حول مواضيع حيوية متعلقة بالقوى النووية من أجل فهم متطلبات نظم الإدارة الفعالة اللازمة لضمان أمان وفعالية واستدامة برامج القوى النووية، وتنفيذ تلك المتطلبات، بأسلوب متكامل؛

٣٢- ويقرُّ بأهمية مشاريع التعاون التقني للوكالة، الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحليل وتخطيط الطاقة، وعلى إرساء البنية الأساسية اللازمة للأخذ بالقوى النووية واستخدامها على نحو مأمون وآمن وكفؤ؛ ويشجِّع الدول الأعضاء المهتمة على النظر في الكيفية التي يمكن من خلالها أن تواصل إسهامها في هذا المجال عن طريق تعزيز تعاون الوكالة التقني مع البلدان النامية، ويلاحظ أهمية إشراك الجهات المعنية بفعالية في وضع أو توسيع برامج القوى النووية؛

٣٣- ويشجِّع الأمانة على مواصلة تحسين فهم الدول الأعضاء عند سعيها لتحديد النُهُج الممكنة لتمويل برامج القوى النووية، بما في ذلك التصرف في النفايات المشعة، في بيئة مالية دولية متغيِّرة، ويشجِّع الدول الأعضاء المهتمة على العمل مع المؤسسات المالية ذات الصلة على معالجة المسائل المالية المتصلة بالأخذ بتصميم معزّز للأمان وبتكنولوجيات معزّزة خاصة بالقوى النووية؛

٣٤- ويشجع الأمانة على تحليل العناصر التقنية والاقتصادية لتكلفة الاستدامة الاقتصادية لتشغيل القوى النووية، لا سيما في سياق تمديد العمر الافتراضي، من أجل تحديد قيمة القوى النووية في مزيج الطاقة مع إيلاء الاعتبار للظروف البيئية؛

٣٥- ويرحب بإنشاء شعبة التخطيط والمعلومات وإدارة المعارف؛

٣٦- ويرجو من الأمانة أن تنشر من الآن فصاعدا المنشور المعنون 'حالة القوى النووية وآفاقها على الصعيد الدولي' كل أربع سنوات، ابتداء من عام ٢٠١٧، وأن تعزز بروز هذا المنشور وتجعله وثيقة مدخلات في المؤتمر الوزاري بشأن القوى النووية في القرن الحادي والعشرين لعام ٢٠١٧؛

٣٧- ويشجع الأمانة على إعادة تشكيل المنشور السنوي المعنون 'تقديرات الطاقة والكهرباء والقوى النووية للفترة حتى عام ٢٠٥٠'، العدد ١ من سلسلة البيانات المرجعية، لكي يبين بطريقة أفضل التطور المرجح لمحطات القوى النووية الجديدة في مختلف مناطق العالم أياً كان السيناريو الذي يوضع في الاعتبار، ويدعو الدول الأعضاء المستعدة إلى دعم الأمانة بترويج هذا المنشور؛

٣٨- ويشيد كذلك بالأمانة لتعزيزها إدارة المعارف النووية باعتبارها عنصرًا حيويًا في نظام إداري متكامل؛

٣٩- ويشجِّع الأمانة على تسهيل البرامج الفعالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها المتصلة بالقوى النووية، بهدف تبادل القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الأعضاء المهتمة ومواصلة تحسينها، من خلال التعاون وأنشطة البحث والتطوير المنسقة؛

٤٠- ويرجو من الأمانة أن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء المهتمة، أنشطة الوكالة في مجالات العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض تطبيقات القوى النووية في الدول الأعضاء، بهدف تعزيز البنية الأساسية، بما فيها الأمان والأمن، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة، بما في ذلك بناء القدرات عبر استخدام مفاعلات البحوث القائمة؛

٤١- ويشجِّع الأمانة على مواصلة توطيد التعاون الإقليمي والدولي والربط الشبكي اللذين يوسعان نطاق الوصول إلى مفاعلات البحوث، مثل مجتمعات المستخدمين الدوليين؛

٤٢- ويشجِّع الأمانة على إبلاغ الدول الأعضاء التي تنظر في تطوير أو إقامة أول مفاعل بحوث لها بفائدة مثل هذه المفاعلات وبالمسائل المتصلة بها من النواحي الاقتصادية، وحماية البيئة، والأمان والأمن والموثوقية ومقاومة الانتشار والتصرف في النفايات، وبالبدائل الدولية، ومساعدة صانعي القرارات، بناء على الطلب، على المضي قدما في مشاريع مفاعلات جديدة بشكل منهجي واستناداً إلى خطط استراتيجية متينة وقائمة على الاستعمال؛

٤٣- ويحثُّ الأمانة على مواصلة تقديم إرشادات بشأن جميع جوانب دورة عمر مفاعلات البحوث، بما في ذلك وضع برامج إدارة التقادم في مفاعلات البحوث الجديدة والأقدم على السواء، بغية ضمان مواصلة إدخال تحسينات على الأمان والموثوقية، واستدامة إمدادات الوقود واستكشاف خيارات التعامل مع التصرف في الوقود المستهلك والتصرف في النفايات؛

٤٤- ويشجع كذلك الدول الأعضاء التي تشغِّل مفاعلات بحوث على القيام طوعا بدعوة بعثات تقييم تشغيل وصيانة مفاعلات البحوث؛

٤٥- ويشجِّع الأمانة على ترويج مخطط المراكز الدولية القائمة على مفاعلات البحوث، ويدعو الدول الأعضاء المستعدة إلى طلب التعيين، بغية إقامة شبكة شاملة تضم تقنيات مختلفة للتشغيل النووي ويمكن الوصول إليها في كل أنحاء العالم وبلغات مختلفة؛

٤٦- ويسلِّم مع التقدير باستهلال مشروع مختبر المفاعلات على شبكة الإنترنت في أمريكا اللاتينية وأوروبا، وكذلك تنفيذ دورات تدريب عملي قائمة على مفاعلات متعددة، ويشجع الأمانة على تعزيز جهودها الرامية إلى دعم بناء القدرات بالاستناد إلى مفاعلات البحوث؛

٤٧- ويناشد الأمانة مواصلة دعم البرامج الدولية التي تعمل على تقليص الاستخدام المدني لليورانيوم الشديد الإثراء إلى أدنى حد وذلك، على سبيل المثال، من خلال استحداث وقود يورانيوم منخفض الإثراء وعالي الكثافة وتأهيله لاستخدامه في مفاعلات البحوث، حيثما يكون هذا التقليص مجدياً من الناحيتين التقنية والاقتصادية؛

٤٨- ويشدِّد على أهمية ضمان أعلى معايير الأمان والتأهب والتصدي للطوارئ وتحقيق الأمن وعدم الانتشار ووقاية البيئة، عند التخطيط للطاقة النووية ونشرها، بما في ذلك أنشطة القوى النووية وأنشطة دورة الوقود المتعلقة بها وذلك، على سبيل المثال، من خلال العمل على إقامة منصة خاصة بالمجتمع النووي الدولي من أجل تبادل المعلومات باستمرار عن أنشطة البحث والتطوير التي تعالج قضايا الأمان التي سلَّط حادث فوكوشيما داييتشي الضوء عليها، وكذلك تعزيز برامج البحث الطويلة الأجل للحصول على المعارف بشأن الحوادث العنيفة وأنشطة الإخراج من الخدمة ذات الصلة بها؛

٤٩- ويرحب بمواصلة مبادرة الاستخدامات السلمية وجميع المساهمات التي أعلنت عنها الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية للدول، ويشجِّع الدول الأعضاء أو مجموعات الدول التي هي في وضع يمكِّنها من المساهمة على أن تفعل ذلك؛

٥٠- ويرجو أن تُعطى أولوية لتنفيذ إجراءات الأمانة المنصوص عليها في هذا القرار، رهناً بتوافر الموارد؛

٥١- ويرجو من الأمانة أن تقدِّم إلى مجلس المحافظين حسب الاقتضاء وإلى المؤتمر العام في دورته الحادية والستين (٢٠١٧) تقريراً عن التطوّرات ذات الصلة بهذا القرار.

-٢
التواصل وتعاون الوكالة مع الوكالات الأخرى

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يرحب بمساهمات الأمانة في المناقشات الدولية التي تتناول تغيّر المناخ العالمي، مثل مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف-٢١)، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في باريس بفرنسا وحضره نائب المدير العام لشؤون الطاقة النووية، وإذ يحيط علماً بمشاركة الوكالة في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،

(ب) وإذ يثني على المحفل العلمي لعام ٢٠١٦، المعنون "التكنولوجيا النووية من أجل أهداف التنمية المستدامة"،

١- يرجو من الأمانة أن تواصل التعاون مع المبادرات الدولية، مثل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، واستكشاف إمكانية التعاون مع مبادرة الطاقة المستدامة للجميع، مع التشديد على أهمية الاتصالات الشفافة الجارية حول مخاطر ومزايا القوى النووية في البلدان المشغِّلة والبلدان المستجدة؛

٢- ويشجع على الجهود التي تبذلها الأمانة في توفير معلومات شاملة عن إمكانيات الطاقة النووية كمصدر للطاقة منخفض انبعاثات الكربون وعن المساهمة المحتملة للطاقة النووية في التخفيف من تغير المناخ، قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، مؤتمر الأطراف-٢٢، المقرر عقده في مراكش بالمغرب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ويشجِّع الأمانة على العمل مباشرة مع الدول الأعضاء، بناء على طلبها، ومواصلة توسيع أنشطتها في هذه المجالات، بما في يشمل اتفاق باريس الذي اعتمد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والذي يبين الالتزامات الوطنية ذات الصلة بالتصدي لتغير المناخ؛

٣- ويشجع الوكالة على المشاركة والمساهمة بالدراية والبيانات في التقييم العلمي المتعلق بتغير المناخ في التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عن آثار الاحترار العالمي البالغ ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي ومسارات الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة ذات الصلة؛

٤- ويشجِّع الوكالة على النظر في أن يكون هناك تمثيل رفيع المستوى في مؤتمر الأطراف-٢٢ وفي المنتديات الدولية الكبرى الأخرى التي ستجري فيها مناقشات وتُتخذ فيها قرارات حول تغير المناخ وحول الدور المحتمل للقوى النووية؛

٥- ويشجع على تعزيز التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء من خلال تبادل المعلومات عن الخبرات وأفضل الممارسات ذات الصلة فيما يتعلق ببرامج القوى النووية، عن طريق منظمات دولية من قبيل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والرابطة العالمية للمشغلين النوويين.

-٣
تشغيل محطات القوى النووية القائمة

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يشدِّد على الدور الجوهري الذي تؤديه الوكالة بصفتها محفلاً دولياً لتبادل المعلومات والخبرات بشأن تشغيل محطات القوى النووية وللتحسين المستمر لهذا التبادل فيما بين الدول الأعضاء المهتمة، بوسائل من بينها محفل تعاون منظمات التشغيل النووي الذي يُعقد أثناء الدورات العادية للمؤتمر العام، في حين يقر بدور المنظمات الدولية، مثل وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبدور شبكات المشغِّلين المتعددة الجنسيات، مثل الرابطة العالمية للمشغلين النوويين، وبالحاجة إلى زيادة تعزيز التعاون بين الوكالة وهذه المنظمات،

(ب) وإذ يلاحظ الأهمية المتزايدة للتشغيل الطويل الأجل لمفاعلات القوى النووية القائمة، ويشدد على الحاجة إلى الاستفادة من هذه الخبرة المكتسبة من التشغيل الطويل الأجل وتطبيقها على البرامج الجديدة التي يمكن أن تحتوي على مفاعلات قوى نووية قادرة على العمل لمدة تزيد على ٦٠ عامًا،

١- يشدد على أهمية الموارد البشرية الوافية لضمان أمور من بينها التشغيل المأمون والآمن والرقابة الفعالة لبرنامج القوى النووية، وإذ يلاحظ الحاجة المتزايدة على نطاق العالم للعاملين المدرَّبين والمؤهلين؛

٢- ويشدد على أهمية تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات بما يكفي لدعم الأنشطة المتصلة بالطاقة النووية أثناء التشييد والإدخال في الخدمة والتشغيل، بما في ذلك التشغيل الطويل الأجل، وتحسينات الأداء، والتصرف الفعال في النفايات المشعة، والإخراج من الخدمة؛

٣- ويرجو من الأمانة أن تروج التعاون بين الدول الأعضاء المهتمة من أجل تعزيز التميّز في تشغيل محطات القوى النووية، وأن تقيم آليات تعاون فعالة، من قبيل الأفرقة العاملة التقنية، من أجل التشغيل المأمون والآمن والكفؤ والمستدام لمحطات القوى النووية، وأيضاً من أجل تطبيق نظم إدارية في الصناعة النووية لتبادل المعلومات عن الخبرات وأفضل الممارسات ذات الصلة في مجال التشغيل المأمون والفعال لمحطات القوى النووية؛

٤- ويرجو من الأمانة أن تواصل دعمها للدول الأعضاء المهتمة، لاسيما من خلال تعزيز معارف تلك الدول وخبراتها وقدراتها في إدارة التقادم وإدارة الأعمار التشغيلية للمحطات، ويرحب بتنظيم المؤتمر الدولي الرابع لإدارة الأعمار التشغيلية لمحطات القوى النووية، في فرنسا في عام ٢٠١٧؛

٥- ويشجع الأمانة على نشر أفضل الممارسات والخبرات عن طريق نشر الوثائق التقنية بشأن التعلّم والتطور، والقيادة، وثقافة الأمان، والثقافة التنظيمية، ومشاركة أصحاب المصلحة، وصنع القرارات، والإدارة، بما في ذلك الحاجة إلى الاحتفاظ بهيكل تنظيمي ملائم حين تكون محطات القوى النووية في حالة إغلاق دائم أو حالة انتقال إلى الإخراج من الخدمة؛

٦- ويسلّم بالاهتمام المتزايد بتطبيق نظم الأجهزة والتحكم المتقدمة، ويشجع الوكالة على تقديم المزيد من الدعم للدول الأعضاء المهتمة؛

٧- ويسلّم بالحاجة إلى زيادة تعزيز الدعم للعلاقات بين الشبكات ومحطات القوى النووية، وموثوقية الشبكات، واستخدام المياه، ويوصي بأن تتعاون الأمانة بشأن هذه المسائل مع الدول الأعضاء التي لديها محطات قوى نووية عاملة؛

٨- ويشجع الأمانة على القيام، من خلال الوثائق التقنية والأدلة التقنية، بتحديد وترويج أفضل الممارسات والدروس المستفادة، فيما يتعلق بمسائل الاقتناء وسلسلة الإمداد، بما يشمل عمليات تقديم العطاءات وتقييم العقود، وكذلك دعم تقاسم الخبرات المتصلة بأنشطة مراقبة الجودة ورصد الجودة فيما يتعلق بعمليات التشييد وتصنيع المكونات والتعديلات في المجال النووي، فيما يتصل بقضايا الصلاحية للخدمة والاعتماد المستقل للتدريب النووي.

-٤
أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكِّر بقراراته السابقة بشأن أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية،

(ب) وإذ يدرك الحاجة إلى التنمية المستدامة وما يمكن أن تساهم به القوى النوويّة في تلبية الاحتياجات المتنامية من الطاقة في القرن الواحد والعشرين وفي التخفيف من حدة تغير المناخ،

(ج) وإذ يلاحظ التقدم المحرز في عدد من الدول الأعضاء بشأن تطوير تكنولوجيات نظم الطاقة النووية الابتكارية والإمكانات التقنيّة والاقتصادية العالية التي يتيحها التعاون الدولي في مجال تطوير تلك التكنولوجيات،

(د) وإذ يشير إلى التنامي المتزايد في عضوية مشروع الوكالة الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية (مشروع إنبرو)، الذي تم إطلاقه في عام ٢٠٠٠، حيث وصل عدد أعضائه إلى ٤١ دولة من الدول الأعضاء في الوكالة فضلاً عن المفوضية الأوروبية،

(هـ) وإذ يلاحظ أيضاً أن الوكالة تعزز التعاون فيما بين الدول الأعضاء المهتمّة بشأن تكنولوجيات ونُهج ابتكارية مختارة في مجال القوى النووية من خلال مشاريع إنبرو التعاونية، والأفرقة العاملة التقنية التي تعمل على تيسير الابتكارات بشأن الخيارات المتصلة بالمفاعلات المتقدمة وبدورة الوقود النووي، والمشاريع البحثية المنسقة، وإذ يعترف بأن تنسيق الأنشطة المتصلة بمشروع إنبرو يتحقق من خلال برنامج الوكالة وميزانيتها وخطة البرنامج الفرعي لمشروع إنبرو،

(و) وإذ يلاحظ أن خطة البرنامج الفرعي لمشروع إنبرو تحدِّد أنشطة في مجالات السيناريوهات العالمية والإقليمية للطاقة النووية وابتكارات في مجال التكنولوجيا النووية والترتيبات المؤسسية، بما في ذلك مشاريع تعاونية رئيسية معيّنة من قبيل *خرائط الطريق للانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة عالميا*، ومشروع *المؤشِّرات الرئيسية لنظم الطاقة النووية الابتكارية*، والمشروع المتعلّق *بالنهج التعاونية حيال المرحلة الختامية من دورة الوقود النووي: الدوافع والعوائق القانونية والمؤسسية والمالية* وغير ذلك من المشاريع التعاونية بشأن مسائل ذات اهتمام متعلقة بالمفاعلات النووية الابتكارية وبمفاهيم وتصاميم دورات الوقود،

(ز) وإذ يلاحظ أن نطاق مشروع إنبرو يشمل أنشطة لدعم الدول الأعضاء المهتمّة بشأن وضع استراتيجيات وطنية طويلة المدى لطاقة نووية مستدامة وما يتصل بها من إجراءات صنع القرار بشأن نشر نظم الطاقة النووية، بما يشمل تقييمات نظم الطاقة النووية باستخدام منهجية إنبرو، ومحفل إنبرو للحوار، والتدريب الإقليمي على نمذجة نظم الطاقة النووية، بما في ذلك السيناريوهات التعاونية، وتقييم استدامتها باستخدام منهجية إنبرو،

(ح) وإذ يلاحظ مع التقدير أنّ مشروع إنبرو انتهى بنجاح من المشروع التعاوني بشأن *تقييم استدامة التفاعلات التآزرية للفريق الإقليمي المعني بالطاقة النووية* وقد أعدّت الأمانة مسودة تقرير نهائي لهذا المشروع،

(ط) وإذ يحيط علماً بالتقدم المحرز في أنشطة ومبادرات أخرى وطنية وثنائية ودولية، ومساهماتها في أعمال البحث والتطوير المشتركة بشأن النُهج الابتكارية إزاء نشر نظم الطاقة النووية وتشغيلها،

(ي) وإذ يقرّ بأن عدداً من الدول الأعضاء يعكف على تخطيط عمليات ترخيص وتشييد وتشغيل نماذج أولية من النظم النيوترونية السريعة الابتكارية والمفاعلات المرتفعة الحرارة الابتكارية وغيرها من المفاعلات الابتكارية والنظم المتكاملة الابتكارية أو عمليات إيضاح هذه النماذج عملياً خلال العقود القادمة، وإذ يلاحظ أن الأمانة تعمل على تعزيز هذه العملية من خلال إقامة محافل دولية لتبادل المعلومات، وبالتالي دعم الدول الأعضاء المهتمّة لتطوير تكنولوجيا ابتكارية يُراعى فيها تعزيز الأمان ومقاومة الانتشار والأداء الاقتصادي،

(ك) وإذ يرحّب بزيادة المشاركة في الاجتماع الذي تم تنظيمه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ لـ"تقديم وتقاسم معلومات مهمة عن حالة التطورات التكنولوجية وما يبدى من اهتمام بها في مجال المفاعلات المتقدمة العاملة بالملح المصهور والمفاعلات المتقدمة المبرّدة به. وإذ يرحب بالاجتماع الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦،

(ل) وإذ يلاحظ مع التقدير تقرير المدير العام بشأن أنشطة الوكالة في مجال تطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية، الوارد في الوثيقة GOV/2016/34-GC(60)/5،

١- يثني على المدير العام والأمانة لما قاما به من أعمال استجابةً لقرارات المؤتمر العام ذات الصلة، ولا سيما النتائج التي تحققت حتى الآن في إطار مشروع إنبرو؛

٢- ويشدد على الدور المهم الذي يمكن للوكالة أن تؤديه في مساعدة الدول الأعضاء المهتمّة على وضع استراتيجيات وطنية طويلة الأجل للطاقة النووية، وعلى صنع القرارات بشأن نشر نظم الطاقة النووية المستدامة في الأجل الطويل من خلال إجراء تقييمات لنظم الطاقة النووية، على أساس منهجية إنبرو، وتحاليل سيناريوهات الطاقة النووية؛

٣- ويشجِّع الأمانة على النظر في المزيد من الفرص لتطوير وتنسيق ودمج الخدمات التي تقدمها إلى الدول الأعضاء، بما في ذلك التخطيط الواسع النطاق للطاقة والتخطيط الطويل المدى للطاقة النووية، والتحليل الاقتصادي والتقييمات التقنية-الاقتصادية، وتقييمات نظم الطاقة النووية، وتقييمات سيناريوهات الانتقال إلى نظم الطاقة النووية المستدامة، في جملة أمور باستخدام الإطار التحليلي الذي وضعه قسم مشروع إنبرو؛

٤- ويشجِّع الدول الأعضاء المهتمّة والأمانة، وبخاصة قسم مشروع إنبرو، على تطوير وتقييم مختلف السيناريوهات وخرائط الطريق المتصلة بالطاقة النووية، على أساس تعاون تآزري فيما بين البلدان المعنية، بما يمكن أن يؤدي إلى تطوير الطاقة النووية المستدامة في القرن الواحد والعشرين، والمساعدة على تحديد مسارات تعاونية تجاه هذا التطوير؛

٥- ويطلب إلى الأمانة تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء المهتمّة بتطوير نظم طاقة نووية ابتكارية ومستدامة عالمياً، ودعم العمل على إرساء آليات تعاون فعّالة لتبادل المعلومات بشأن الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة؛

٦- ويشجع الأمانة على وضع مجموعات مؤشِّرات أساسية موجزة، بما يتوافق مع منهجية إنبرو، وأساليب تجميع للأحكام للتمحيص في تطبيق تحليل متعدد المعايير للقرارات بغية تطوير نُهُج تقييم مقارنة للنظر في المنافع والتكاليف المرتبطة بها والمخاطر المحتملة، فيما يتعلق بأداء نظم الطاقة النووية الذي يمكن تحقيقه باستخدام تكنولوجيات الطاقة النووية الابتكارية؛

٧- ويشجِّع الأمانة على النظر في دراسة نُهج تعاونية حيال المرحلة الختامية من دورة الوقود النووي مع التركيز على الدوافع ذات الصلة وكذلك على العوائق المؤسسية والاقتصادية والقانونية بما يكفل التعاون الفعّال فيما بين البلدان تجاه الاستخدام المستدام للطاقة النووية في المدى البعيد؛

٨- ويدعو الدول الأعضاء والأمانة، إلى دراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه الابتكارات التكنولوجية والمؤسسية في تحسين البنية الأساسية للقوى النووية، وتعزيز الأمان والأمن وعدم الانتشار في المجال النووي، وإلى تبادل المعلومات، بما في ذلك تبادلها من خلال محفل إنبرو للحوار؛

٩- ويدعو جميع الدول الأعضاء المهتمّة إلى الانضمام، تحت رعاية الوكالة، إلى أنشطة مشروع إنبرو بشأن دراسة قضايا نظم الطاقة النووية الابتكارية وكذلك الابتكارات المؤسسية والابتكارات في مجال البنى الأساسية، ولا سيما عن طريق مواصلة الدراسات التقييمية لنظم الطاقة هذه ولدورها في السيناريوهات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل زيادة استخدام الطاقة النووية، وأيضاً عن طريق تحديد المواضيع المشتركة ذات الاهتمام المتعلقة بمشاريع تعاونية محتملة؛

١٠- ويشجع الأمانة على مواصلة جهودها المتصلة بالتعليم/التدريب عن بعد فيما يخص تطوير وتقييم تكنولوجيا نووية ابتكارية للطلاب وموظفي الجامعات ومراكز البحوث، وعلى مواصلة تطوير أدوات داعمة لهذا النشاط الذي يدعم تأدية الخدمات للدول الأعضاء على نحو فعال؛

١١- ويحيط علماً مع التقدير بأن قسم مشروع إنبرو، قام بالاشتراك مع قسم التخطيط والدراسات الاقتصادية بإعداد تقرير جديد صادر ضمن سلسلة وثائق الطاقة النووية عن "نمذجة نظم الطاقة النووية باستخدام نموذج بدائل الاستراتيجيات الخاصة بإمدادات الطاقة وآثارها البيئية العامة: دليل للمستخدمين"، نُشر في آذار/مارس ٢٠١٦، وبأنه يستخدمه كوثيقة مرجعية في إطار الأنشطة التعليمية والتدريبية التي ينفذها القسمان؛

١٢- ويشجِّع الأمانة والدول الأعضاء المهتمّة على استكمال تنقيح منهجية إنبرو، مع مراعاة نتائج تقييمات نظم الطاقة النووية التي تُجرى في الدول الأعضاء، والدروس المستفادة من حادث فوكوشيما داييتشي، مع

الإحاطة علماً بأدلَّة مشروع إنبرو المحدَّثة التي تتناول البنى الأساسية والاقتصاديات واستنفاد الموارد وعوامل الإجهاد البيئي؛

١٣- ويقر بالجهود الجارية التي تبذلها الأمانة والدول الأعضاء المهتمة لإجراء دراسات حالة شاملة عن نشر المفاعلات النمطية الصغيرة التي تعمل بوقود مصنَّع باعتبار ذلك استمراراً للدراسة الأولية التي تم نشرها عن محطات القوى النووية المحمولة؛

١٤- ويوصي بأن تواصل الأمانة استكشاف فرص التآزر بين أنشطة الوكالة (بما فيها أنشطة مشروع إنبرو) والأنشطة التي تُنفَّذ في إطار مبادرات دولية أخرى في المجالات المتصلة بالتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والأمان، ومقاومة الانتشار وغيرها من المسائل المتصلة بالأمن، ويدعم، على وجه الخصوص، التعاون فيما بين مشروع إنبرو، والأفرقة العاملة التقنية المختصة، والمحفل الدولي للجيل الرابع من المفاعلات، والإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية، والمبادرة الصناعية النووية المستدامة الأوروبية فيما يتصل بنظم الطاقة النووية الابتكارية والمتقدمة؛

١٥- ويدعو الدول الأعضاء المهتمّة التي لم تنضم بعدُ إلى مشروع إنبرو إلى النظر في الانضمام إليه، وإلى المساهمة في أنشطة التكنولوجيا النووية الابتكارية، وذلك عن طريق توفير المعلومات العلمية والتقنية أو الدعم المالي أو توفير الخبراء التقنيين وغيرهم من الخبراء ذوي الصلة وعن طريق المساهمة في مشاريع تعاونية مشتركة بشأن نظم الطاقة النووية الابتكارية؛

١٦- ويشجع الأمانة على أن تستمر، من خلال توحيد الموارد المتاحة وما تقدِّمه الدول الأعضاء المهتمّة من مساعدة، في توفير التدريب المنتظم وعقد حلقات عمل بشأن التكنولوجيات النووية الابتكارية وما تنطوي عليه من أسس العلوم والتكنولوجيا من أجل تبادل المعارف والخبرات في مجال نظم الطاقة النووية الابتكارية المستدامة عالمياً؛

١٧- ويلاحظ ما تضطلع به مفاعلات البحوث من دور في دعم تطوير نظم الطاقة النووية الابتكارية؛

١٨- ويدعو الأمانة والدول الأعضاء التي يمكِّنها وضعها من ذلك إلى دراسة تكنولوجيات المفاعلات ودورات الوقود الجديدة التي تنطوي على تحسين استخدام الموارد الطبيعية وتعزيز مقاومة الانتشار، بما في ذلك التكنولوجيات اللازمة من أجل إعادة تدوير الوقود المستهلك واستخدامه في مفاعلات متقدِّمة في ظل ضوابط ملائمة والتخلُّص الطويل الأجل من مواد النفايات المتبقية، مع مراعاة جملة أمور منها العوامل الاقتصادية والمتعلقة بالأمان والأمن؛

١٩- ويوصي الأمانة بأن تواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء المهتمّة، القيام بأنشطة في مجالات التكنولوجيات النووية الابتكارية، من قبيل دورات الوقود البديل (مثل الثوريوم واليورانيوم المعاد تدويره) ونظم الجيل الرابع بما في ذلك النظم النيوترونية السريعة، والمفاعلات النووية الفائقة الحرجية المبرّدة بالماء والمرتفعة الحرارة والمبردة بالغاز، والعاملة بالملح المصهور، بهدف تقوية البنى الأساسية والأمان والأمن، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والهندسة وبناء القدرات عن طريق استغلال المرافق التجريبية ومفاعلات اختبار المواد القائمة والمخططة، وبهدف تقوية الجهود الرامية إلى استحداث إطار رقابي وافٍ بالمراد ومتوائم بما يتيح تيسير العمل على ترخيص وتشييد وتشغيل تلك المفاعلات الابتكارية؛

٢٠- ويرحب بالأموال الخارجة عن الميزانية المقدمة للأمانة كي تضطلع بأنشطتها لتطوير التكنولوجيا النووية الابتكارية، ويشجع الدول الأعضاء التي يتيح لها وضعها ذلك على أن تنظر في الكيفية التي يمكن أن تواصل بها الإسهام في عمل الأمانة في هذا المجال؛

٢١- ويرجو كذلك من المدير العام أن يقدِّم تقريراً عن التقدُّم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام، في دورته الحادية والستين (٢٠١٧)، في إطار بند ملائم في جدول الأعمال.

-٥
نُهُج لدعم تطوير البنى الأساسية للقوى النووية

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يقر بأن تطوير وتنفيذ بنية أساسية ملائمة لدعم نجاح الأخذ بالقوى النووية واستخدامها المأمون والآمن والفعال هو قضية ذات أهمية كبيرة، ولاسيما للبلدان التي تنظر في الأخذ بالقوى النووية وتخطط لذلك،

(ب) وإذ يذكّر بقراراته السابقة بشأن نُهُج دعم تطوير البنى الأساسية للقوى النووية،

(ج) وإذ يشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن الأمان والأمن النوويين تقع على عاتق الدول ووكالاتها الرقابية والجهات المرخص لها والمنظمات المشغلة بغية تحقيق حماية الجمهور والبيئة، وعلى أن وجود بنية أساسية راسخة أمر لازم للوفاء بهذه المسؤولية،

(د) وإذ يشجع الأمانة على توفير دعم أقوى لإنشاء وتطوير جهات مالكة/مشغلة مطّلعة مستقبلاً،

(هـ) وإذ يثني على ما تبذله الأمانة من جهود لتوفير الدعم في مجالات تنمية الموارد البشرية، وهو أمر ما زال يكتسي أولوية عالية بالنسبة للدول الأعضاء التي تنظر في الأخذ بالقوى النووية وتخطط لذلك من خلال تقييم الاحتياجات المتصلة بالبنى الأساسية، مع مراعاة ما يتصل بذلك من اعتبارات اقتصادية واجتماعية وتتعلق بالسياسات، من أجل دعم الاستخدام المأمون والآمن والكفء للقوى النووية، وإذ يلاحظ ما تقوم به الوكالة في هذا المجال من أنشطة متزايدة، وفقاً لطلبات الدول الأعضاء،

(و) وإذ يلاحظ ما تبذله الأمانة من جهود لتوفير الدعم في مجال إشراك الجهات المعنية الذي ما زال يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للدول الأعضاء التي تنظر في الأخذ بالقوى النووية وتخطط لذلك،

(ز) وإذ يسلم بما لبعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، التي توفدها الوكالة والتي توفر تقييمات الخبراء والنظراء، من قيمة في مساعدة الدول الأعضاء التي تطلب تلك البعثات على تحديد حالة تطوير بُناها الأساسية النووية واحتياجاتها،

(ح) وإذ يلاحظ أنّ بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية الـ١٩ التي أجريت منذ عام ٢٠٠٩، ومن بينها البعثات التي أجريت في بنغلاديش وبولندا والمغرب، وإذ يرحب بالبعثات المزمع إجراؤها في كازاخستان وماليزيا وغانا، وإذ يلاحظ أيضاً أنّ البلدان الإضافية التي تفكر في إطلاق

برامج قوى نووية أو استهلالها مجدداً تنظر في طلب استضافة بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية،

(ط) وإذ يرحِّب بوضع خطط العمل المتكاملة التي تُتيح إطارًا تشغيليًا لتقديم المساعدة التي توفرها الوكالة دعمًا للبرامج النووية الوطنية، بما يُيسِّر تحقيق المستوى الأمثل للمساعدة التي تقدمها الوكالة للبلدان التي تستهل مجال القوى النووية،

(ي) وإذ يلاحظ إصدار تقارير سلسلة الطاقة النووية وتنظيم طائفة واسعة من المؤتمرات، والاجتماعات وحلقات العمل التقنية بشأن مواضيع تتعلق بتطوير البنى الأساسية،

(ك) وإذ يُسلِّم بأن مدرسة إدارة الطاقة النووية والدورات التدريبية الأخرى بشأن الإدارة والقيادة وإدارة التشييد، وبرامج التوجيه المنفّذة برعاية الوكالة، في الصين والجمهورية التشيكية وفرنسا واليابان وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، تشكل منصّات فعّالة لتطوير القيادة،

(ل) وإذ يحيط علماً بتعاون الأمانة مع الإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية،

(م) وإذ يقرّ بالمؤتمر الإقليمي حول آفاق القوى النووية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي نظمته الوكالة بالاشتراك مع الإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية في مانيلا، بالفلبين في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وبحلقة العمل حول الإصغاء للجهات المعنية والتعلّم منها التي نظمتها الوكالة بالاشتراك مع الإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية في شباط/فبراير ٢٠١٦،

(ن) وإذ يلاحظ الأهمية التي تكتسيها أنشطة التنسيق داخل الوكالة فيما يتعلق بتطوير البنية الأساسية النووية،

(س) وإذ يلاحظ الجهود المشتركة لقسم إرساء البنية الأساسية النووية والمشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية في تطوير نُهج لبنى أساسية ابتكارية لنظم الطاقة النووية المقبلة،

(ع) وإذ يثني على الفريق العامل التقني المعني بالبنية الأساسية للقوى النووية الذي يقدم للوكالة إرشادات بشأن النُهُج والاستراتيجيات والسياسات وإجراءات التنفيذ المتبعة لأجل إنشاء برنامج وطني للقوى النووية،

(ف) وإذ يُسلِّم بأهمية تشجيع التخطيط الفعال للقوى العاملة لتشغيل وتوسيع برامج القوى النووية، على نطاق العالم، وبالحاجة المتزايدة للعاملين المدرَّبين،

(ص) وإذ يحيط علماً بالمبادرات الدولية الأخرى التي تركّز على دعم تطوير البنى الأساسية،

١- يثني على المدير العام وعلى الأمانة لجهودهما المبذولة في تنفيذ القرار GC(55)/RES/12.B.4 على النحو المبيّن في الوثيقة GC(60)/5؛

٢- ويشجع الأمانة على تيسير مشاركة دولية واسعة في جميع الاجتماعات التقنية وحلقات العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات حول تطوير البنية الأساسية النووية التي ترعاها الدول الأعضاء من خلال مساهمات عينية؛

٣- ويشجع الدول الأعضاء على ضمان وضع الأُطر التشريعية والرقابية الملائمة التي تعتبر ضرورية للأخذ المأمون بالقوى النووية؛

٤- ويشجع الدول الأعضاء التي تستهل برامج قوى نووية على إجراء تقييم ذاتي استناداً إلى العدد NG-T-3.2 من سلسلة الطاقة النووية الصادرة عن الوكالة بغية تحديد الفجوات في البنى الأساسية النووية الخاصة بها، وعلى دعوة بعثة استعراض متكامل للبنية الأساسية النووية وبعثات استعراض النظراء ذات الصلة، بما في ذلك استعراضات أمان تصاميم المواقع، قبل إدخال أول محطة قوى نووية في الخدمة، وإتاحة الاطلاع على تقارير بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية الموفدة إليها لترويج الشفافية وتقاسم أفضل الممارسات؛

٥- ويلاحظ أعمال قسم إرساء البنية الأساسية النووية وما يقوم به القسم من التنسيق داخلياً وما يتبعه من نهج شامل إزاء تطوير البنى الأساسية النووية، ويشجِّع الأمانة على تعزيز وتكييف ما تقدمه من خدمات للبلدان التي تستهل برامج جديدة للقوى النووية، مع مراعاة نتائج عمليات تقييم متطلبات البنى الأساسية مثل نواتج بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية؛

٦- ويدعو الدول الأعضاء إلى الاستفادة من بعثات المتابعة للاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية لتقييم التقدم المحرز في هذا الشأن وتحديد ما إذا كان قد تم تنفيذ التوصيات والمقترحات بنجاح؛

٧- ويرجو من الأمانة أن تواصل الاستفادة من الدروس المستخلصة من بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، وأن تعزز فعالية الأنشطة التي تضطلع بها؛

٨- ويحث الدول الأعضاء على وضع خطط عمل تنفيذ التوصيات والمقترحات المقدمة من قبل بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية ويشجّع الدول الأعضاء على المشاركة في وضع خطط عمل متكاملة؛

٩- ويشجِّع الأمانة على استكمال تطوير المرحلة ٣ (قبل الإدخال في الخدمة) من بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، مع من هو مستعد لذلك من البلدان المستجدة أو الدول الأعضاء التي توسع نطاق برامج القوى النووية لديها، والتي تقترب من مرحلة الإدخال في الخدمة؛

١٠- ويشجع الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة لتعزيز التعاون بين البلدان المستجدة وتلك التي لديها برامج قوى نووية راسخة؛

١١- ويرحب بوضع إطار الكفاءات الخاص بالبلدان المستهلّة وبتحديث مراجع البنى التحتية النووية باعتبارها أداة مفيدة لمساعدة الدول الأعضاء على تخطيط التعاون التقني وخدمات المساعدة الأخرى؛

١٢- ويرحب بما تبذله الأمانة من جهود لإعداد سلسلة من وحدات التعلم الإلكتروني النمطية، استناداً إلى القضايا الـ١٩ المتعلقة بالبنية الأساسية التي تم تحديدها في نهج المعالم المرحلية البارزة للوكالة، والتي تم فعلاً

نشر ١٥ منها على الإنترنت، مما يدعم بناء القدرات في البلدان التي تستهل برامج للقوى النووية والبلدان التي توسِّع برامجها النووية على السواء؛

١٣- ويشجِّع الأمانة على مواصلة تقديم التدريب فيما يتعلق بتطوير مفهوم 'العميل المُطَّلع'؛

١٤- ويدعو جميع الدول الأعضاء التي تفكِّر في الأخذ بالقوى النووية أو تخطط للأخذ بها أو توسيعها إلى أن تقدِّم، حسب الاقتضاء، المعلومات و/أو الموارد لتمكين الوكالة من استخدام المجموعة الكاملة لأدواتها في دعم تطوير البنى الأساسية النووية؛

١٥- ويناشد الأمانة أن تيسر، حسب الاقتضاء، 'التنسيق السلس' بين الدول الأعضاء من أجل زيادة كفاءة تنفيذ المساعدة المتعددة الأطراف والثنائية المقدمة إلى البلدان التي تنظر في الأخذ بالقوى النووية أو تخطط للأخذ بها أو التوسّع فيها؛

١٦- ويرحب بالأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء، فردياً وجماعياً، للتعاون على أساس طوعي في مجال تطوير البنى الأساسية النووية، ويشجِّع على زيادة هذا التعاون؛

١٧- ويرحب بالأموال الخارجة عن الميزانية المقدمة للأمانة كي تضطلع بأنشطتها لدعم الدول الأعضاء على تطوير البنى الأساسية، ويشجع الدول الأعضاء التي يتيح لها وضعها أن تنظر في الكيفية التي يمكن أن تواصل بها إسهامها في العمل الذي تضطلع به الأمانة في هذا المجال على القيام بذلك؛

١٨- ويرجو من المدير العام أن يقدِّم تقريراً عن التقدُّم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام في دورته الحادية والستين (٢٠١٧)، في إطار بند ملائم في جدول الأعمال.

جيم-
إدارة المعارف النووية

إنَّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكر بقراراته السابقة بشأن إدارة المعارف النووية،

(ب) وإذ يشير إلى أهمية إرساء إجراءات وتقوية هذه الإجراءات في مجال الحوكمة لضمان السير قدما بإدارة المعارف داخل المنظمات وأهمية وجود نظم قيد العمل من أجل قياس نجاح برامج إدارة المعارف،

(ج) وإذ يؤكِّد تزايد أهمية دور الوكالة في توفير المعلومات والممارسات الجيدة في مجال الاستخدام المأمون والكفء للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بما في ذلك المعلومات والمعارف التي تُقدِّم إلى عموم الجمهور،

(د) وإذ يعترف بأنّ الحفاظ على المعارف النوويّة وتعزيزها وضمان توافر موارد بشريّة مؤهَّلة هي مسائل حيويّة بالنسبة لضمان استمرار استخدام جميع التكنولوجيات النوويّة في الأغراض السلميّة على نحو مأمون واقتصادي وآمن،

(هـ) وإذ يدرك أنّ إدارة المعارف النوويّة تنطوي في آن معاً على التعليم والتدريب من أجل التخطيط للتعاقب، فضلاً عن الحفاظ على المعارف القائمة في مجال العلوم والتكنولوجيا النوويّة أو نمو هذه المعارف،

(و) وإذ يلاحظ الدور المهم الذي تؤديه الوكالة بشأن مساعدة الدول الأعضاء على إرساء المعارف النووية والحفاظ عليها وتعزيزها وبشأن تنفيذ برامج فعّالة لإدارة المعارف على المستوى الوطني ومستوى المنظمات،

(ز) وإذ يدرك أهمية إدارة المعارف في جميع مجالات أنشطة وبرامج الأمانة، والطابع الشامل المتعدِّد التخصّصات والمشترك بين الإدارات الذي تتَّسم به العديد من المسائل والمبادرات المتصلة بإدارة المعارف،

(ح) وإذ يعترف بأهمية وجود معارف نووية وافية بالمراد بما يتيح فهم وتطبيق مبادئ الأمان في مجالات تصميم وتشييد وترخيص وتشغيل وتمديد أعمار وإغلاق المرافق النووية وإخراجها من الخدمة،

(ط) وإذ يدرك الشواغل المستمرة بشأن مخاطر فقدان المعارف فيما يتعلق بتشغيل المرافق،

(ي) وإذ يدرك فوائد استخدام نُهُجْ إدارة المعارف النووية لدعم التشغيل الطويل الأجل للمرافق النووية، والتخلُّص من النفايات المشعّة، ومشاريع الإخراج من الخدمة، ومشاريع الاستصلاح البيئي، والحاجة إلى تحسين سبل التعلُّم من الحوادث والأحداث،

(ك) وإذ يلاحظ ازدياد اهتمام الدول الأعضاء بتطوير واستخدام نماذج المعلومات العصرية عن المحطات والمبادئ التوجيهية الخاصة بها لدعم إدارة المعارف النووية، بما يشمل المعارف المتصلة بالتصميم طوال كامل دورة عمر المرافق والمشاريع،

(ل) وإذ يعترف بفائدة أوجه التعاون في سبيل إعداد واعتماد نُهُجْ تخطيط استراتيجي متكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تعزيز برامج التعليم النووي الجامعي وجعلها مستدامة،

(م) وإذ يقرّ بفوائد التعاون بين الوكالة والجامعات والصناعة والمختبرات الوطنية والمؤسسات الحكومية وبالدور الذي تؤديه الشبكات الدولية والوطنية "تنمية الموارد والبشرية والمعارف" (HRKD) في تيسير هذا التعاون،

(ن) وإذ يقرُّ بالدور المفيد الذي يؤدّيه التنسيق والتعاون الدوليّان في تيسير أوجه تبادل المعلومات والخبرات، وفي تنفيذ إجراءات للمساعدة على معالجة المشاكل المشتركة، وكذلك في الاستفادة من الفرص المتَّصلة بالتعليم والتدريب وبالحفاظ على المعارف النوويّة وتعزيزها،

(س) وإذ يلاحظ النجاح في إقامة منصّة التعلُّم الإلكتروني لأغراض التعليم والتدريب في المجال النووي، في مناطق الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من أجل دعم الجهود الإقليمية المبذولة بشأن الأخذ بتكنولوجيا التعلُّم الإلكتروني الحديثة لأغراض التعليم والتدريب في المجال النووي،

(ع) وإذ يلاحظ أيضاً نجاح الدورتيْن الدراسيتين المتمثِّلتين في مدرسة إدارة الطاقة النووية ومدرسة إدارة المعارف النووية، اللتين تُعقدان سنوياً في المركز الدولي للفيزياء النظرية، الكائن في تريبستي، بإيطاليا، والتعاون المستمر، المقدر تقديراً عالياً، بين الوكالة والمركز المذكور،

(ف) وإذ يلاحظ كذلك النواتج المستدامة لمدرسة إدارة الطاقة النووية التي تمت استضافتها من قبل الإمارات العربية المتحدة واليابان في عام ٢٠١٥، وللمدارس الإقليمية لإدارة الطاقة النووية التي تم عقدها في اليابان في تموز/يوليه ٢٠١٦، وفي الاتحاد الروسي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، ولمدرسة إدارة الطاقة النووية المقبلة التي سيتم عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وإذ يرحب بالاهتمام المستمر من جانب الدول الأعضاء الأخرى باستضافة مدارس إقليمية لإدارة الطاقة النووية،

١- يثني على المدير العام والأمانة للجهود المهمة المبذولة على نحو مشترك بين الإدارات في معالجة مسائل الحفاظ على المعارف النووية وتعزيزها استجابةً لقرارات المؤتمر العام ذات الصلة؛

٢- ويثني على الأمانة للدعم الذي تقدِّمه إلى الدول الأعضاء في تطبيق منهجية وتوجيهات شاملة لإدارة المعارف النووية، بما في ذلك من خلال إجراء زيارات وتنظيم حلقات دراسية للمساعدة في إدارة المعارف النووية في الدول الأعضاء؛

٣- ويشيد كذلك بالأمانة على تعزيز إدارة المعارف النووية باعتبارها عنصرًا حيويًا في أي نظام إداري متكامل؛

٤- ويشجِّع المدير العام والأمانة على مواصلة تعزيز جهودهما الحالية والمستقبلية في هذا المجال، على نحو كلي مشترك بين الإدارات، في ظل التشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة وإشراكها في تلك الجهود، وعلى المضي في رفع مستوى الوعي بالجهود المبذولة في إدارة المعارف النووية، وعلى وجه الخصوص:

'١' ويطلب من الأمانة أن تساعد الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في جهودها الرامية إلى ضمان استدامة التعليم والتدريب النووي في جميع مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك تنظيمها رقابياً، من خلال جملة أمور منها الاستفادة من أنشطة الشبكات الإقليمية في آسيا (الشبكة الآسيوية للتعليم في مجال التكنولوجيا النووية) وأمريكا اللاتينية (شبكة أمريكا اللاتينية للتعليم في مجال التكنولوجيا النووية) وأفريقيا (شبكة أفرا للتعليم في مجال العلم والتكنولوجيا)، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (STAR-NET)،

'٢' ويلاحظ بشكل خاص احتياجات البلدان النامية أو تلك التي تفكر في استهلال برنامج للقوى النووية أو تطلق مثل هذا البرنامج، وفي هذا الصدد، يشجع الدول الأعضاء القادرة على القيام بذلك على المشاركة في الربط الشبكي ودعمه، ويشدد على أهمية برنامج التعاون التقني في هذا السياق،

’٣‘ ويطلب من الأمانة أن تمضي قُدُماً، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في تطوير ونشر الإرشادات والمنهجيات الخاصة بتخطيط وتصميم وتنفيذ وتقييم برامج القوى النووية، بما في ذلك برامج الحفاظ على المعارف النووية،

’٤‘ ويطلب من الأمانة أن تواصل إتاحة البرامج التدريبية الخاصة بدراسة إدارة الطاقة النووية ومدرسة إدارة المعارف النووية إلى الدول الأعضاء،

’٥‘ ويطلب من الأمانة أن تستعرض الطائفة الواسعة من برامج التعليم والتدريب التي قامت بوضعها إدارة الطاقة النووية وغيرها من الإدارات التابعة للأمانة، حسب الاقتضاء، بغية تطوير توليفة الأحداث، الأكثر فعالية من حيث التكلفة والأكثر استدامة، لتحقيق أقصى قدر من الفعالية وللحد من الازدواجية غير الضرورية بين عروض الوكالة،

’٦‘ ويطلب من الأمانة أن تمضي قُدُمًا في تطوير واستخدام مواد التعلُّم الإلكتروني، والمحتويات والتكنولوجيات ذات الصلة لجعل التعليم النووي والمعارف النووية متاحة على نطاق أوسع بأسلوب عصري وبفعالية وكفاءة، بما في ذلك زيادة تطوير منصات الوكالة للتعلم الإلكتروني لأغراض التعليم والتدريب في المجال النووي (CLP4NET) والربط الشبكي لشبكات تعزيز الاتصال والتدريب (CONNECT) واستخدام هذه المنصات بفعالية باعتبارها مستودعات للتعلُّم الإلكتروني،

’٧‘ ويشجع الأمانة على الترويج لاستخدام أحدث تكنولوجيات إدارة المعارف، بما في ذلك التكنولوجيات المتعلقة بتطبيق نماذج المعلومات العصرية عن المحطات والمبادئ التوجيهية الخاصة بها لدعم إدارة المعارف النووية، بما يشمل المعارف المتصلة بالتصميم طوال كامل دورة عمر المرافق والمشاريع، وعلى دعم الدول الأعضاء المهتمة بمواصلة تطويرها؛

٥- ويطلب من الأمانة أن تواصل جمع ما يتصل بالمجال النووي من بيانات ومعلومات وموارد معرفية بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وإتاحتها للدول الأعضاء، بما في ذلك الشبكة الدولية للمعلومات النووية (شبكة إينيس) الخاصة بالوكالة وغيرها من قواعد البيانات القيِّمة، وكذلك مكتبة الوكالة والشبكة الدولية للمكتبات النووية؛

٦- ويدعو الأمانة، على وجه الخصوص، إلى مواصلة التركيز على الأنشطة الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء المهتمة على تقدير احتياجاتها من الموارد البشرية وتحديد سبل تلبية تلك الاحتياجات، وذلك في جملة أمور من خلال التشجيع على استحداث أدوات جديدة وإتاحة فرص لاكتساب الخبرة العملية من خلال المنح الدراسية؛

٧- ويدعو الأمانة إلى أن تمضي قُدُماً، بالتشاور مع الدول الأعضاء، في تطوير ونشر الإرشادات والمنهجيات الخاصة بتخطيط وتصميم وتنفيذ وتقييم برامج وممارسات إدارة المعارف النووية؛

٨- ويطلب من الأمانة أن تواصل وضع أدوات وخدمات في مجال تنمية الموارد البشرية مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرات، ويرحب بالمؤتمر الدولي الثالث بشأن إدارة المعارف النووية – التحديات والنُهُج الذي سيعقد في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ من أجل ترويج تقاسم الخبرات والحلول بين البلدان المشغِّلة والبلدان المستجدة؛

٩- ويشجع الأمانة على تيسير إقامة شبكات فعالة لتنمية الموارد البشرية وإدارة المعارف (HRKM) في البلدان النامية، وحيثما اقتضى الأمر، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وبدعم من الشبكات من هذا القبيل القائمة في البلدان المتقدمة؛

١٠- ويرجو من المدير العام أن يأخذ مستوى الاهتمام العالي المتواصل الذي توليه الدول الأعضاء لمجمل المسائل المرتبطة بإدارة المعارف النوويّة بعين الاعتبار عند إعداد برنامج الوكالة وتنفيذه؛

١١- ويرجو من المدير العام أن يقدِّم تقريراً عن التقدُّم المحرز في تنفيذ هذا القرار إلى مجلس المحافظين وإلى المؤتمر العام، في دورته الثانية والستين (٢٠١٨)، في إطار بند ملائم في جدول الأعمال.